جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
سياسات عامة

رقم: 027 عس/2019

إعداد الطالب:
قرباعي بسمة

يوم: 2019/07/03

التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط 2014-2018

لجنة المناقشة:

منصوري العالية	**أستاذ مساعد أ**	بسكرة	رئيسا
قريب بلال	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مشرفا
فريجة لدمية	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

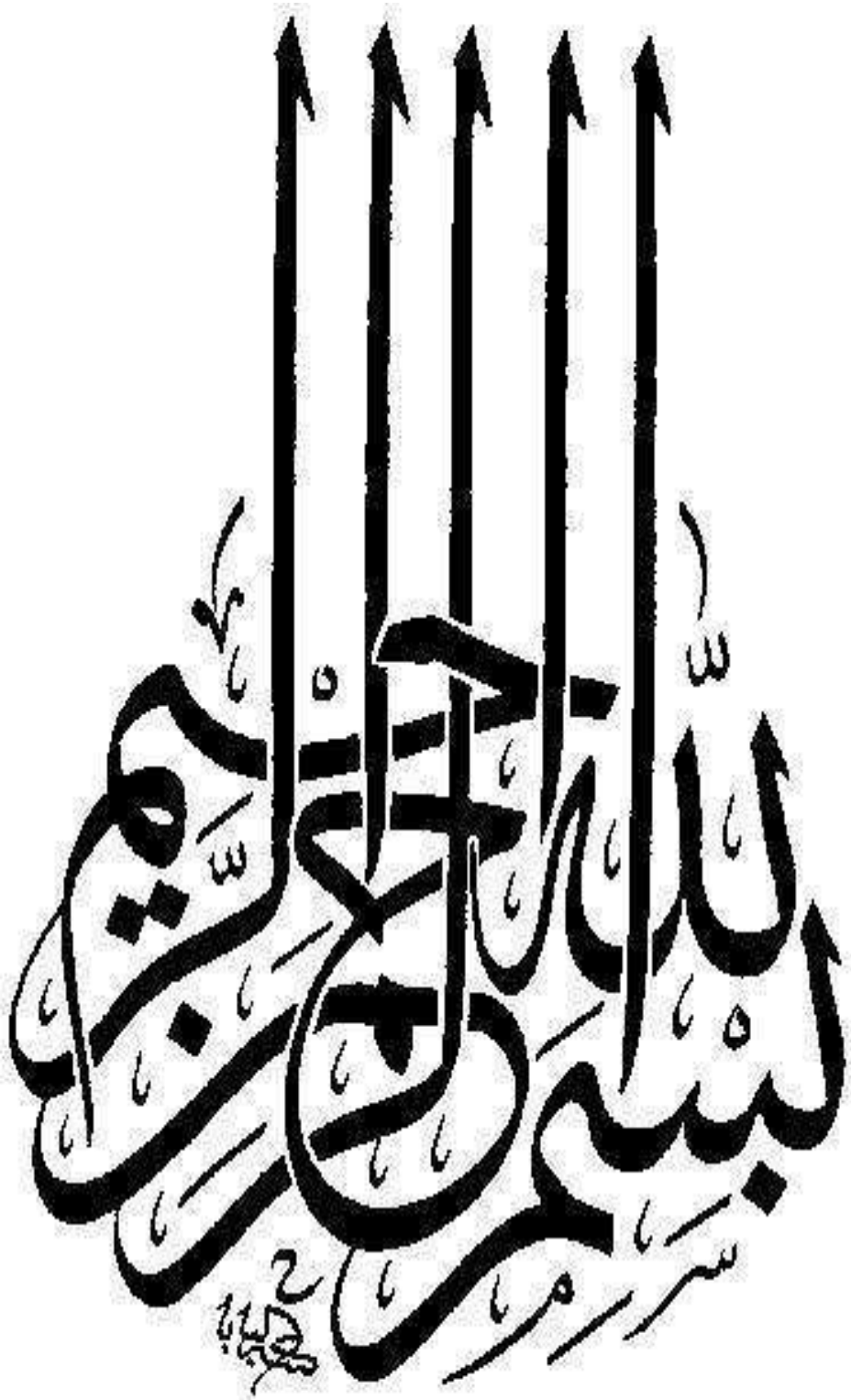
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع، أتقدم بجزيل الشكر إلى المشرف والأستاذ " **قريب بلال**" الذي شجعني ودعمني، وما قدّم لي من نصائح وتوجيهات قيمة كانت لي عونا وسندا لإنجاز هذه المذكرة.

فله منّي كل التقدير والاحترام.

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة، وأخص بالذكر الدكتور حتحوت نور الدين، والدكتور "**عمراني كربوسة**"، والدكتورة "**زروال سهام**" والأستاذة "**فريجة لدمية**" وطالب الدكتوراه "**برحايل عبد الوهاب**" على كل المساعدات المقدمة من طرفهم.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم وملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيّمة لإثراء هذا العمل.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

بسمة قرباعي

الإهداء

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي كانت سندي في الشدائد، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي

"**أمي الحبيبة**".

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقّق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المُبتغى إى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة

"**أبي الغالي**".

إلى توأم روحي ورفيقة دربي، إلى صاحبة القلب الطيّب والنوايا الصادقة

"**أختي أماني**".

إلى من أرى التفاؤل بعينهم والسعادة، إلى الذين تقاسموا معي عبء الحياة اخوتي

" **فوزي**" و "**مروان**".

إلى كل الأهل والأقارب وأخص بالذكر **عمتي يمينة** وبنات عمي **سلاف** و**سامية** و**سمراء** و**خولة.**

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، إلى من تحلّو بالإخاء وتميّزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي، إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة صديقاتي

" **خولة، أميمة، سيليا، سهام، فاتن، داية، بشرى، سعاد، رندة، أمال.**

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

بسمة قرباعي

مقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، حيث اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية هي الانتقال من وضع اقتصادي إلى آخر أحسن وأفضل، من خلال وضع خطط تنموية من أجل تحقيق نمو اقتصادي.

ولقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجلات وبالأخص في المجال الاقتصادي، حيث أنه من أسباب تخلف دول العالم الثالث هو ظاهرة الاستعمار مما جعلها عاجزة عن مواكبة هذه التطورات والنهوض باقتصادها، ومن بين هذه الدول الجزائر.

يعتبر قطاع المحروقات من بين القطاعات المهمة للاقتصاد الجزائري، ويلعب دورا مهما في بناء وتحقيق أكبر نسبة دخل للدولة، ويعتبر النفط من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها وبرامجها الاقتصادية، لكن أسعاره قد تتعرض إلى الارتفاع أو الانخفاض بسبب محددات متنوعة، وبالتالي يشكل خطرا حقيقيا على نمو الاقتصاد الجزائري.

كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر للبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات لكي تُساهم في تنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية للنفط، بالرغم من أن الجزائر تملك إمكانيات وموارد تؤهلها لتحقيق تنمية اقتصادية على الأمد البعيد من خلال الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي المميز.

2/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع، من خلال أن موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن، وعليه يمكن تحديد أهمية الموضوع، من خلال كون أن التنمية الاقتصادية لها دور أساسي في تحسين معيشة المواطنين، وزيادة الدخل الحقيقي.

3/ أهداف الموضوع:

ينطوي الموضوع على مجموعة من الأهداف، التي يمكن أن نقسّمها إلى:

أ/ الأهداف العلمية:

- ✓ محاولة توضيح كلا من مفهومي التنمية الاقتصادية، وأسعار النفط في معرفة مضمون وجوهر كلا من المفهومين.
- ✓ ضرورة تنويع مصادر الدخل خارج قطاع النفط من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الرائدة.
- ✓ البحث في موضوعي التنمية الاقتصادية، وتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، حيث أن الموضوع شكّل القضية الأساسية في الجزائر.

ب/ الأهداف العملية:

تكمن الأهداف العملية للدراسة في سعيها إلى إدراك طبيعة العلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية، وتأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

- ✓ أهمية التنمية الاقتصادية في تحقيق التطور والتقدم الاقتصادي، من خلال تنويع مصادر الدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لمعالجة المشاكل التنموية التي تعترض الجزائر.

4/ أسباب اختيار الموضوع:

ويمكن ارجاع أسباب اختيار الموضوع إلى مجموعة من الدوافع الذاتية، والدوافع الموضوعية، وتتمثل في:

أ/ أسباب ذاتية:

- ✓ رغبة الباحثة في معرفة وفهم تأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني.
- ✓ معرفة طبيعة المواضيع التي تشمل الجانب الاقتصادي.

ب/ أسباب موضوعية:

- ✓ يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، القضية الراهنة التي يعيشها الشعب الجزائري.
- ✓ الكشف عن مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات.

5/ أدبيات الدراسة:

سيتم استعراض بعض الدراسات التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، حيث يوجد حول هذا الموضوع:

- ✓ نجد مذكرة ماجستير" **لعيسى مقليد**" الموسومة بقطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، سنة 2008، والذي تناول فيها المحروقات في الجزائر وخصائص الاقتصاد الجزائري والاعتماد على قطاع المحروقات وإمكانيات الجزائر لتخفيف التبعية للبترول من خلال دعم الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة تأهيل القطاع الصناعي وتوسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية وتنمية مصادر الطاقة المتجددة.
- ✓ أطروحة دكتوراه "**لجميلة معلم**" الموسومة بتجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، جامعة باتنة 1، سنة 2017، والتي تناولت فيها مفهوم

التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها وبعض التجارب التنموية الناجحة والاستراتيجيات البديلة للتنمية والمتمثّلة في الزراعة والصناعة والتنمية البشرية كعنصر أساسي للتنمية الاقتصادية.

- ✓ أطروحة دكتوراه "**لسليم بوهيدل**" الموسومة بإشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، سنة 2017، والذي تناول فيها تقييم التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية من خلال تناوله الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية واستراتيجيات التنمية الصناعية المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية واستراتيجيات التنمية الصناعية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال، وأثر التحولات الاقتصادية الدولية على مستقبل القطاع الصناعي الجزائري من خلال تركيزه على أثر التحولات الاقتصادية الدولية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري.

من خلال استعراض أدبيات الدراسة تتضح الإضافة التي جاء بها هذا البحث لإثراء الموضوع من خلال إعطاء تصور لاستراتيجية بديلة تضم قطاع السياحة، الذي يعد قطاع جد استراتيجي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

6/ إشكالية الدراسة:

وتتمثل إشكالية الدراسة في السعي إلى تسليط الضوء على الجزائر، وكيف أثر تراجع أسعار النفط على تنمية الاقتصاد الوطني.

ومن هنا تأتي الاشكالية التالية:

- **ما مدى تأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2018؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1/ ما لمقصود بالتنمية الاقتصادية؟

2/ ماهي الأسباب التي أدت إلى تراجع أسعار النفط؟

3/ فيما تتمثل بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على الاشكالية والتساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

- ✓ تعد التنمية الاقتصادية وسيلة لتحسين الحياة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية للأفراد.
- ✓ كلما كان هناك تراجع في أسعار النفط كلما أدى ذلك إلى وجود خلل في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ يؤدي تنويع البدائل الاقتصادية إلى تطور الأداء التنموي في الجزائر.

7/ منهج الدراسة:

- ✓ استندت الدراسة على منهج دراسة الحالة وذلك لدراسة حالة التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط
- ✓ المنهج الإحصائي تم الاستعانة به لمتطلبات الدراسة الاقتصادية السياسية وذلك لاستعمال لغة الأرقام التي تضفي على الدراسة نوعا من الواقعية، ولقد استعملناه في الفصل الثاني بكثافة.
- ✓ المقترب الاقتصادي الذي يستجيب لطبيعة الموضوع العلمية والعملية.

8/ حدود الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة بدقة، سيتم دراسة هذا الموضوع في حدود معيّنة وهي كالآتي:

أ/ الحدود المكانية: الجزائر.

ب/ الحدود الزمانية: الموضوع محصور بين الفترة 2014 إلى غاية 2018، وذلك نظرا لتراجع أسعار النفط.

9/ التصميم الهيكلي للدراسة:

من أجل دراسة موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، تناولت الدراسة ثلاثة فصول كما يلي:

- ✓ **الفصل الأول** الموسوم بالإطار المفاهيمي للدراسة، حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول، مفهوم التنمية الاقتصادية من خلال الإحاطة الكلية بتعريف التنمية الاقتصادية، وبعض المفاهيم المتقاربة منها، وكذلك متطلباتها وأهميتها، في حين فيتناول المبحث الثاني، مفهوم النفط من خلال الإحاطة الكلية بتعريف النفط، وأهمية السوق العالمية للنفط، أسعار النفط، أما المبحث الثالث فيتناول المقاربات المفسّرة للتنمة الاقتصادية من خلال الإحاطة الكلية بالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، والتنمية في الدول النامية.
- ✓ **الفصل الثاني** المعنون بالتنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، وينقسم إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول المبحث الأول، لمحة عن النفط في الجزائر من خلال الإحاطة الكلية بمكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، أسباب وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، في حين فيتناول المبحث الثاني، مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال الإحاطة الكلية بنموذج القطاع الفلاحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، القطاع الصناعي في الجزائر بعد

تراجع أسعار النفط، القطاع السياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، أما المبحث الثالث فيتناول معوقات القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

- ✓ **الفصل الثالث** المعنون بمستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، وينقسم إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول، استراتيجيات الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد تراجع اسعار النفط، من خلال الإحاطة الكلية بآفاق التنمية الاقتصادية في ظل تحقيق استراتيجية صناعية اعتماد على الاقتصاد البديل، أساليب انعاش القطاع الصناعي في الجزائر، كذلك تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة، استراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر، في حين فيتناول المبحث الثاني، سيناريوهات ومشاهد التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال وضع ثلاثة سيناريوهات؛ السيناريو الأول، السعي نحو تحسين وتحقيق والنمو الاقتصادي، والسيناريو الثاني، بقاء الوضع على ماهو عليه، والسيناريو الثالث، انهيار الاقتصاد الجزائري.

10/ صعوبات الدراسة:

ومن بين الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة وإنجازها:

- ✓ صعوبة الحصول على احصائيات حديثة خاصة تلك المتعلقة بسنة 2018 في الجزائر، إضافة إلى تضارب في الاحصائيات (الأرقام والنسب المئوية).

تمهيد الفصل:

لقد احتلت التنمية الاقتصادية مكانة بارزة بعد الحرب العالمية الثانية، فهي عملية جوهرية تسعى لإحداث تغيير في الجانب الهيكلي والوظيفي، ولقد تعددت المدارس الاقتصادية والسياسية للإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالاقتصاد السياسي بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد وعرض مختلف وجهات النظر في مفهوم متغيرات الدراسة، حيث يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث على هذا الشكل:

- المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: مفهوم النفط.
- المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية تخص جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، فهي من بين المفاهيم التي لقيت جدلا واسعا في الدراسات الاقتصادية باعتبارها تمثل محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان، وقدرتها على إحداث تحولات هيكلية وجذرية.

وقد ارتأينا ضرورة التطرق لمفهوم التنمية بشكل عام ثم بعد ذلك التطرق لمفهوم التنمية الاقتصادية التي هي إطار الدراسة.

يركز هذا المبحث على مختلف ما قدم من تعاريف للتنمية الاقتصادية، والفرق بينها وبين مختلف المفاهيم المتقاربة منها، وعلى الجوانب المرتبطة بنشأة التنمية الاقتصادية، وكذلك متطلبات وأهمية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف التنمية.

لغة:" النماء أي الازدياد التدريجي، يُقال: نما المال ونما الزرع نموا أي تراكم وكثر".[1]

ولقد عرف معجم المصطلحات السياسية التنمية على أنها:
"تغيير منتظم ومتسلسل"، وكذلك "هي ازدياد التنوع والتكامل واشتداد التعقد في التركيب". [2]

كذلك تعرّف التنمية من قبل الأمم المتحدة في عام 1986 في إعلان الحق في التنمية الذي أقرّته بأنّها: " عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها اعمال حقوق الانسان وحرياته الأساسية".[3]

---

[1] ابراهيم حسن العسل، **التنمية في الفكر الاسلامي: مفاهيم– عطاءات– معوقات– أساليب**، مجد المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع: لبنان، 2006، ص23.

[2] وضاح زيتون، **معجم المصطلحات السياسية**، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، 2013، ص 105.

[3] فراس البياتي، **التحول الديمقراطي: في العراق بعد 9نيسان 2003**، شركة العارف للأعمال: لبنان ،2013 ، ص 40.

حيث أن عملية التنمية برأي الباحث حامد الفرنشاوي، تعني " احداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده". [1]

والتنمية هي: " عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق احداث بعض التغيّرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة والتي تؤدّي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد".[2]

فالتنمية هي الانتقال من وضع إلى وضع أحسن بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع.

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية.

تعدّدت مفاهيم التنمية الاقتصادية بسبب اختلاف وجهات النظر بين المفكرين وسنبرز أهم التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

تعريف **هيئة الأمم المتحدة لعام 1956** أن التنمية هي: " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".[3]

أما الكاتب "**جيرالد ماير**" يعرّف التنمية الاقتصادية بأنّها: " عملية تفاعلية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي لدولة، وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة".[4]

أمّا "**ميشيل تودارو**" يقول أنّ التنمية تعني " قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الاجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5 و7 أو أكثر".[5]

---

[1] محمد حسن دخيل، **اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية: لبنان، 2009، ص 17.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها–أبعادها–مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر: القاهرة، 2017، ص 67.

[3] جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة، 2015، ص 3.

[4] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة: الاسكندرية، 2014، ص 22.

[5] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، (تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود)، دار المريخ للنشر: المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 50، 51.

تعريف "**عاطف غيث** " يرى أنّ التنمية تعني "التحرّك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معيّنة لتحقيق التّغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها". [1]

وهناك من يعرّف التنمية الاقتصادية بأنّها: " الحالة التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي".[2]

كما تعرّف التنمية الاقتصادية على أنّها: "تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة ركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الانتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية".[3]

بالإضافة نجد أنّ البنك الدولي يرى بأن: "التنمية الاقتصادية هي في سياستها الأساسية ترتبط بالتغيير النوعي وإعادة الهيكلة في اقتصاد البلد فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي والاجتماعي". [4]

ويرى "**رمزي ابراهيم سلامة**" أن التنمية الاقتصادية هي: "عملية متعدّدة الأبعاد، تتضمن اجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما". [5]

ويعرّفها آخرون بأنّها: " العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".[6]

---

[1] محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق** ، مكتبة حسن العصرية: بيروت، 2013، ص 25.

[2] غازي محمود ذيب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989-2003)**، عالم الكتب الحديث: الأردن، 2009، ص 31.

[3] الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2008، ص6.

[4] Adel, M. Abdellatif, "Good Gouvernance and its Rolationship to democracy and economic development" Regional Bureau for Arab states, Seoul 20-31 May 2003, 16.

[5] محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية) ،2009، ص 14.

[6] محمد عبد العزيز، ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد: الاسكندرية، 2003، ص 76.

كما تعرّف التنمية الاقتصادية على أنّها: " عملية مجتمعية واعية تهدف إلى احداث تحولات هيكلية اقتصادية – اجتماعية يتحقّق بموجبها مستوى من الحياة الكريمة للأغلبية السّاحقة من أفراد المجتمع، وتنخفض في ظلّها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله".[1]

والتنمية الاقتصادية هي: " الزيادة المستمرّة في متوسط دخل الفرد التي تصاحب وتكون نتيجة لتصحيح الاختلالات الهيكلية ومن ثم تقديم أساليب الإنتاج المستخدمة". [2]

التنمية الاقتصادية هي: "عملية إرادية تستلزم أولا القضاء على ما يواجهها من عقبات وتهيئة المناخ الملائم لها كما تستلزم إقامة الأبنية الأساسية وتغيير البنيان الاقتصادي للمجتمع وانتهاج استراتيجية ملائمة للتنمية".[3]

" ومن هنا نجد أنّ التنمية الاقتصادية ماهي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة وهذا غير طبيعي ويعتمد اعتمادا كبيرا على جدّية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المُستخدمة". [4]

وكذلك قوله سبحانه وتعالى:« هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا » .[5]

ويتّضح من خلال هذه الآية الكريمة مدى إعطاء الإسلام أهمية لمفهوم التنمية الاقتصادية من خلال تسميتها (بالعمارة)، واستعمركم فيها بمعنى استخلفكم فيها وأنعم عليكم بالنعم، ومكّنكم في الأرض تبنون وتزرعون وتنتفعون بمنافعها، وتستغلون مصالحها.

وعليه فالتنمية الاقتصادية هي عملية مجتمعية وواعية تسعى لإحداث تحولات جذرية في الهياكل الاقتصادية بما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي الحقيقي لدولة ما بهدف تحقيق حياة أفضل للمجتمع خلال فترة زمنية.

---

[1] عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر– التلوث البيئي– التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي: الاسكندرية، 2013، ص 83.

[2] عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، 1972، ص 209.

[3] العشري حسين درويش، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية: بيروت، 1979، ص 65.

[4] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان: عمان، 2014، ص 5.

[5] سورة هود، الآية (61).

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المتقاربة منها.

أولا: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

" فمن الناحية اللغوية نجد أن هناك اختلاف بين مصطلحي النمو والتنمية "، "فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر أو أحسن"، أما " تنمية الشيء فتعني فعل تحقيق النمو" ، وهكذا يبدو منذ البداية أن النمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير". [1]

–النمو GROWTH "وهو من المفاهيم التي تركّز على البعد الديناميكي للنظام، أي عمل التغير الذي يصيب النظم بفعل عمليات تتولد في داخل النظم ذاتها أو بفعل الاستجابة لتعديل في الظروف البيئية، ويدل المفهوم على مدى تزايد أو نقص القوة في النظام السياسي، ويتّخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي العام أو الدخل الفردي مؤشرا منفصلا للنمو والتنمية على حد سواء، فالنمو يُستخدم كمرادف للتنمية".[2]

–النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.

–النمو الاقتصادي يعني زيادة الإنتاج أو الناتج القومي الاجمالي خلا فترة طويلة، بحيث يتضمن أيضا زيادة في الطاقة الانتاجية، وبالتالي فإن معدلات النمو قد تكون مرتفعة أو منخفضة بحسب ظروف ذلك البلد.

–أما التنمية الاقتصادية فهي تغير حالة المجتمع وليس مجرّد تحقيق نمو في الناتج فحسب، فهي مجموعة التغيرات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في فترة زمنية قصيرة.[3]

- نستنتج أن النمو ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا.
- بينما التنمية تنطبق على البلدان المتخلفة.

---

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية: الاسكندرية، 2014، ص 79.

[2] اسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع: القاهرة، 2008، ص 292.

[3] جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سابق، ص 15.

ثانيا: التنمية الاقتصادية والتطور الاقتصادي.

" **التنمية الاقتصادية** لها معنيين في اللغة الإنجليزية **التطوّر الاقتصادي** حين يكون التغيير ذاتيا، و**التنمية الاقتصادية** حين يكون التغيير الاقتصادي تغييرا عمديا أو قصديا، وتتضمّن التنمية تحولا هيكليا في الاقتصاد، يضمّ جوانب اجتماعية وسياسية بالإضافة إلى العناصر الاقتصادية".[1]

أصل **التطور** يتمثل في تقدّم الاقتصاد نحو أهداف محدّدة مُسبقا، وبذلك فإنّ **التطور** هو عبارة عن مفهوم يُشير إلى التغيير والحركة، ولكنه غالبا ما يُستعمل للتعبير عن الحالة الاقتصادية لبلد ما أو قطاع ما بعد مرور فترة زمنية معيّنة (مثلا التطور من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث).[2]

ثالثا: التنمية الاقتصادية ومفاهيم أخرى.

1/ التنمية والتغيّر: التغيّر لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والازدهار، فقد يتغيّر الشيء إلى السالب، بينما هدف التنمية هو التغيّر نحو الأفضل بوتيرة متقدمة. [3]

2/ التنمية و التقدم: " لا يشير **التقدّم** إلى الحركة في العملية التنموية بل إلى المرحلة النهائية التي تستهدفها". [4]

3/ التنمية والتحديث: "ينصرف مفهوم **التحديث** إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط استهلاكية...)، وهو لا يشير في الحقيقة إلى حدوث تنمية، لأن نظريات التحديث ظلّت أسيرة النموذج الغربي متجاهلة الخصائص المميزة للمجتمعات النامية".[5]

المطلب الثالث: التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية.

برز مفهوم التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى إثر ذلك ظهرت الحاجة للتنمية وخاصة من قبل الدول النامية وذلك بسبب وجود فروقات هائلة في مستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. [6] حيث أن التنمية إذا تتبّعنا تطوّرها نجد أنّها قد ركزت على جانب النمو الاقتصادي وما ينجم عنه

---

[1] بشار محمد قبلان، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، دار عماد الدين للنشر: عمان، 2008، ص56.

[2] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية: لبنان، 2014، ص16.

[3] المرجع نفسه، ص 17.

[4] المرجع نفسه، ص 17.

[5] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سابق، ص 17.

[6] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية : المنهج- النظرية- القياس**، دار التعليم الجامعي: الاسكندرية، 2011، ص 24.

من تقدم، وأن الدول النامية منذ أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الستينيات فقد أصطلح عليها تلك الدول التي يكون فيها مستوى الدخل الفردي منخفضا مقارنة بمستواه المتحقق في الدول المتقدمة.[1] وقد برهنت التجربة في الدول النامية عدم صحة مفهوم التنمية الذي يعتبرها مجرد نمو اقتصادي سريع، حيث أنّ بعضها بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تقدم وتطور رغم أنّها حققت معدلات نمو قريبة، مما أدى ذلك إلى استمرار قطاعات كبيرة من سكانها تعاني من البطالة، والفقر، الجهل، المرضى وهذا بدوره أدى إلى اتّساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث أنّ الدول النامية بالرغم ما شهدت من نمو اقتصادي سريع إلا أنّه لم يساعدها على تغيير وضعها في النظام الاقتصادي العالمي.[2]

وهكذا تحوّل مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل في تحقيق التوزيع العادل، وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل واتباع الحاجات الضرورية ومعالجة البطالة، وفي فترة السبعينيات أعيد تعريف التنمية ليعني تقليل الفقر والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يزايد في النمو، وحتى أنّ البنك الدولي الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية غيّر موقفه هو الآخر وبدأ ينظر للتنمية نظرة أوسع، كما ورد في تقريره لعام 199 (world development report) حيث يؤكد أن التنمية تحسين نوعية الحياة والتي تتضمّن ارتفاع الدخل لتشمل تعليما أفضل، ومستوى أعلى من

الصحة والتغذية وتكافؤ الفرص، وفقرا أقل، وحرية فردية.[3] وفي بداية الثمانينات أقرّت استراتيجية العقد الثالث للتنمية ضرورة القضاء على الجوع وسوء التغذية في أسرع وقت، وفي إطار الخطط التنموية وأولوية الموارد المتاحة أخذت عملية التنمية قضايا الفقر والعلاقة المتبادلة بين التنمية والبيئة والسكان والموارد والحفاظ على التوازن وفقا للهيكل الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد.[4] "ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاد بيئية بشرية، مما أدّى إلى زيادة الاهتمام بما يسمّى بالتنمية المستديمة أو التنمية المتواصلة أو المستمرّة (SUSTAINABLE DEVELOPMENT) ، حيث أنّ اللّجنة الدولية للتنمية

[1] عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

[3] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود هدلي، **التنمية الاقتصادية: مفاهيم– نظريات– تطبيقات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر: الاسكندرية، 2012، ص ص 45 ،46.

[4] زواوية حلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، مكتبة الوفاء القانونية: الاسكندرية، 2014، ص ص 250 ،251.

والبيئة هي التي أصدرت تقرير يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أُطلق عليه " التنمية المستديمة" والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة". [1]

المطلب الرابع: متطلبات وأهمية التنمية الاقتصادية.

أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية متطلبات هي:

- ✓ التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- ✓ توفير الموارد البشرية المتخصّصة.
- ✓ توفير الأمن والاستقرار اللازم.
- ✓ وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.[2]

" يعتبر أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية حيث أن عدم توافرها يؤدي إلى اخلال في عملية التنمية، وأيضا المشاركة المجتمعية في عملية التنمية وذلك باشراك المجتمع في قرارات التنمية وذلك لزيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية.[3]

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية.

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي: [4]

- ✓ زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحسين معيشة المواطنين.
- ✓ تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- ✓ تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع.

---

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، 2012، ص 84.

[2] أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي (نظريا وتطبيقيا)**، الأكاديميون للنشر و والتوزيع: الأردن، 2014، ص 166.

[3] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، 2015، ص 63.

[4] نجلاء محمد جابر، **علم الاقتصاد السياسي**، دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان، 2014، ص 16.

وكذلك تظهر أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي:[1]

- ✓ توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- ✓ تسديد ديون الدولة.
- ✓ تحقيق الأمن القومي.

المبحث الثاني: مفهوم النفط.

يعتبر النفط ثروة اقتصادية هامة ترتكز عليها اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية، وهو المصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، حيث تأتي أهميته من وفرته وكفائتة وسهولة نقله وتوزيعه، وهو الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لذا ضلّت أسعاره مرتفعة في الأسواق العالمية نتيجة الطلب عليه، وفي السنوات الأخيرة تراجعت أسعاره مما جعل الدول المنتجة تتحرك لإعادة التوازن السوقي.

يركز هذا المبحث على مختلف ما قدم من تعاريف للنفط وأهميته.

المطلب الأول: تعريف النفط.

"**النفط** وهي كلمة مأخوذة من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" وتعني "قابلة للسيران"، أمّا كلمة **بترول** فهي مشتقّة من كلمتين لاتينيتين هما "بترا" petra وتعني الصّخرة و"أوليوم" oleum وتعني الزيت، ولهذا تُدعى "زيت الصخور" أو "الزيت الصخري" PETROLEUM أو "الزيت الخام".[2]

وبترول OIL هو سائل معدني من أصل عضوي، يوجد في الطبقات القريبة من سطح القشرة الأرضية، ويعتبر من أهم مصادر الطاقة الحرارية والمحرّكة، وهو من المواد الاستراتيجية في العالم.[3]

"وكلمة بترول فتستعمل للإشارة إلى المنتجات المستخلصة من النفط بالتّكرير (كوقود الطائرات، وبنزين السيارات...)". [4]

---

[1] فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه، (عمان، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك)، 2008، ص 65.

[2] خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية**، النشر الجديد الجامعي: الجزائر، 2016، ص 15.

[3] وضاح زيتون، مرجع سابق، ص 66.

[4] يان رتليدج، **العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟** ، (تر: مازن الجندلي)، الدار العربية للعلوم: لبنان، 2006، ص 10.

"وقد فضّلت استعمال كلمة "النفط" للتعبير عن هذه المادة التي هي عبارة عن السائل المعدني المتواجد طبيعيا في باطن الأرض والذي يسمى بعد اشتهاره "بالذهب الأسود"، كومه يتدرّج من البني الفاتح إلى اللون الأسود الدّاكن، عوض الكلمة الإنجليزية بترول PETROL وكلتا الكلمتين متداولتان ومستعملتان اليوم". [1]

المطلب الثاني: أهمية النفط.

أولا: دور النفط في القطاع الصناعي:

منذ تفجّر الثورة الصناعية، احتلّ النفط مكان الفحم كونه يعتبر مصدر أساسي للطاقة، ويلعب النفط دور هام في تشغيل الآلات لأنّه يعتبر الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل التي تصنع المنتجات، وهذه المصانع تساهم في تنمية اقتصادية، فعند توقفها تؤدي إلى أزمات اقتصادية في الدول، والصناعة كما هو معروف، تحتاج إلى وسائل نقل وشبكة مواصلات داخلية وخارجية، ويُعتبر قطاع النقل والمواصلات الشريان الحيوي للاقتصاد القومي، وتبرز أهمية النفط في هذا القطاع كونه مصدر الوقود الذي لا غنى عنه لمختلف وسائط النقل البرّية والبحرية والجوية، ومن جهة أخرى فإن مادة "الاسفلت والقطران" تعتبر مادة أساسية في تعبيد الطرقات، ويعدّ النفط عماد الصناعة الحديثة وفقا للدور البارز الذي يقوم به في مختلف مراحل هذه الصناعة.[2]

ثانيا: دور النفط في القطاع الزراعي.

بعد قيام الثورة الصناعية، واكتشاف النفط الذي يُعتبر كمصدر للطاقة المتحرّكة، ودخول الآلة ميدان العمل، بدأ القطاع الزراعي يتطوّر وينمو بفضل التكنولوجيا الحديثة، ويتمثّل دور النفط في القطاع الزراعي من حيث أنّه مصدر لتوليد الطاقة المحرّكة للآلات الزراعية الحديثة، ومن ناحية أخرى يعتبر مصدر للمنتجات البيتروكيميائية (كالمبيدات) وأثرها على التقدم الصناعي. [3]

ثالثا: أهمية النفط على الصعيد العسكري.

وفي هذا الصدد يقول "أوكونور" في كتابه "امبراطورية النفط" الذي صدر عام 1958 في موسكو، " من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر

[1] محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، 2010، ص 7 ،8.

[2] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع: لبنان، 2000، ص ص 74-76.

[3] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ص 76 ،77.

على البرّ، بل أكثر من ذلك إنّه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط سيتحكّم بقطاعات اقتصادية كاملة"، ومن خلال هذه المقولة تبرز أهمية النفط الاستراتيجية بشكل واضح. [1]

المطلب الثالث: السوق العالمية للنفط.

أولا: تعريف السوق العالمية للنفط.

" إنّ السوق النفطية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة".[2]

المطلب الرابع: أسعار النفط.

أولا: تعريف سعر النفط.

يعرّف السعر النفطي على أنّه: "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبّر عنها بالنقد، لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".[3]

كما يعرّف النفط على أنّه: " القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكوّن من (42) غالون معبّرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وأن هذا السعر يخضع لتقلّبات مستمرّة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرّة وتخضع للتقلبات المستمرة".[4]

ثانيا: أنواع سعر النفط.

أولا: السعر المُعلن « posted prise »:

هو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية (سواء كان فرد أو شركة أو مؤسسة نفطية)، في السوق ومجسّدا لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، وقد ظهر السعر المُعلن

[1] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ص 98 ،99.

[2] نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير)،2011، ص 71.

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1983، ص194.

[4] سهام حسين البصام، " مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013، ص 5.

في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينيات من القرن العشرين وهي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية.[1]

ثانيا: السعر المتحقّق « REALIZED PRICE ».

ظهرت الأسعار المتحقّقة أو الفعلية للوجود أواخر الخمسينات، حيث عملت بها الشركة البترولية الأجنبية المستقلة وبعد ذلك عملت بها الشركات الوطنية البترولية وذلك في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك*

أو الدول الأجنبية الأخرى أو الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية والمستقلة على السواء، حيث أن السعر المتحقّق فعليا هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، حيث أنّ مقدار أو مستوى الأسعار المتحقّقة يتأثر بظروف السوق البترولية السائدة، وإلى جانب ظروف السوق البترولية في تأثيرها على الأسعار المتحقّقة هناك تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحقّقة.[2]

ثالثا: سعر الإشارة أو السعر المعوّل عليه « REFERENCE PRICE ».

"ظهر في فترة الستينات، حيث اعتمد عليه لاحتساب قيمة البترول بين بعض البلدان البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية البترولية بين الطرفين، ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المُعلن والمتحقّق لعدة سنوات، وأخذت به العديد من البلدان البترولية، ومثال ذلك ما قامت به فنزويلا عندما بادرت خلال عام 1966 بإدخال الأسعار المعول عليها في نظامها المالي مستبعدة بذلك قاعدة الأسعار المتحقّقة." [3]

---

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 84 .

* أوبك هي منظمة الدول المصدّرة للنفط، تأسست في أيلول عام 1960 في بغداد، وكانت الدول المؤسسة هي العراق و السعودية والكويت وفنزويلا وإيران، ثم بعد ذلك انظمت قطر عام 1961 وإندونيسيا عام 1962 وليبيا في نفس العام، والإمارات عام 1967، ثم انضمت الجزائر عام 1969 ونيجيريا عام 1971 والإكوادور عام 1973 والغابون التي بدأت عضوا مشاركا من سنة 1973 ثم أصبحت عضوا كاملا في عام 1975، **نقلا عن:** رضا عبد الجبار الشمري، **الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع: الأردن،2014، ص 382.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 198.

[3] علي العمري، "دراسة تأثيرات تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2008، ص ص 4،5.

رابعا: سعر الكلفة الضريبية « TAX COST PRICE » .

يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم البترولية، وهو عبارة عن ذلك السعر المُعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مُضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول البترولية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية على تنوّع تلك الاتفاقيات، حيث أنّ هذا السعر يعكس الكُلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية مُقابل حصولها على برميل أو طن من النفط الخام فهو يعتبر أساسيا وبفضله تتحرّك فوقه الأسعار المتحقّقة في السوق، لأنّ البيع بسعر أقل منه يعني هذا البيع يجلب الخسارة.[1]

خامسا: السعر الفوري أو الآني « SPOT PRICE »

"ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرّة أو التنافسية، ويمكن تعريفه على أنّه سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرّة، من هذا التعريف يمكن القول أنّ السعر الفوري أو الآني يتأثر كثيرا إذا كانت هناك اختلالات في السوق البترولية، وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة من السعر المُعلن فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلالات كبيرة بين العرض والطلب، وأقل إذا كانت اختلالات قليلة".[2]

ثالثا: العوامل المؤثرة في سعر النفط.

إنّ من الأسباب التي حدّدت حتى الآن للتراجع الحاد في أسعار النفط تتمثّل في:[3]

- ✓ الفائض في سوق النفط العالمية الناجم عن ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري.
- ✓ وكذلك الإفراط في الإنتاج من قبل أعضاء منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) التي تتجاوز حصص إنتاجها.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

[2] علي العمري، مرجع سابق، ص 5.

[3] سلامة ممدوح، "العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام"، ندوة حول:" تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 نوفمبر 2015، ص 28.

- ✓ إضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين والاتحاد الأوروبي ممّا حدّ من الطلب على النفط.

ونتيجة لذلك قد تفاقم الأمر بفعل قرار أوبك الخاطئ والقاضي بعدم حفض الإنتاج بمقدار 2مليوني برميل على الأقل يوميا لامتصاص الفائض في سوق النفط.

المبحث الثالث: المقاربات المفسّرة للتنمية الاقتصادية.

يتضمّن الفكر الاقتصادي المقاربات المفسّرة للتنمية الاقتصادية بهدف وضع السياسات المعالجة، وكذا الأساليب المتبّعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وتنقسم هذه المقاربات إلى مجموعتين: الأولى تتضمّن مقاربات النمو في الدول المتقدمة، أما الثانية تتضمن مقاربات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

وقد برزت هذه المقاربات من أجل معالجة قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك المقاربات مباشرة على الدول النامية، إنّما يتطلب الأمر مراعاة البيئة لأنّها تعتبر عاملا أساسيا، فبيئة الدول المتقدمة تختلف عن بيئة الدول النامية.

وقد تم اختيار عدد من المقاربات، وتتمثل في:

المطلب الأول: مقاربات النمو الاقتصادي في الدول المتقدّمة.

وتنقسم مقاربات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى مقاربتين: المقاربة الكلاسيكية والمقاربة النيوكلاسيكسية.

أولا: المقاربة الكلاسيكية: وفق هذه المقاربة سوف نتعرض إلى مقاربة كل من الاقتصاديين "**آدم سميث**" و "**ديفيد ريكاردو**".

1/ مقاربة آدم سميث: يعتبر "**آدم سميث**" من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وفي عام 1776 أصدر كتاب لأول مرة بعنوان "دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم"، حيث أن هذا الكتاب له تأثير كبير عند الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية فكان "**آدم سميث**" مهتما بمشكلة التنمية الاقتصادية، وقد كان هدفه التعرّف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعرقله وتقف في طريقه.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها– نظرياتها– سياساتها**، الدار الجامعية: الاسكندرية، 2003، ص 69.

ويعتبر "**آدم سميث**" بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد ركّز "**آدم سميث**" بتحديد العوامل التي تحقق النمو، وتتمثل مساهماته في زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص. ويؤكد أن تقسيم العمل ينجم عنه مزايا عديدة وتتمثل في: [1]

- ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- ✓ زيادة الاختراعات الناجمة عن التخصّص.
- ✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكّد " **آدم سميث**" أنّ الاقتصاد القومي لابد له من تراكم رأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، لأن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم.

ويرى "**آدم سميث**" أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجدّدة ذاتيا.[2]

2/ مقاربة ديفيد ريكاردو:

يعتبر "ريكاردو" من أبرز كتّاب المدرسة الكلاسيكية.

"يسير "ريكاردو" على خطى "آدم سميث" مع فارق أساسي هو النظرة التمييزية لدالة الإنتاج باعتبار اختلاف ريع الارض".[3]

ويقرّر "ريكاردو" أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي لأنها تُسهم في توفير الغذاء للسكان، والذي يخضع لقانون الغلة المتناقصة، وقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات stationary بسبب تناقص العوائد في الزراعة، ويعتبر " ريكاردو" توزيع الدخل العامل الحاسم المحدّد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي: [4]

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر: الأردن،2007، ص 56.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 70.

[3] أحمد ابراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية اسلامية مقارنة**، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2007، ص 286.

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 58.

الرأسماليون حيث أن دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو حيث يقومون بتوفير رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن أجل تحقيق الربح يعملون على تكوين رأس المال ويتوسعون فيه وهذا يضمن تحقيق النمو.

أما **العمال الزراعيون** فيمثلون الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان.

أما **ملاك الأراضي** فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

ثانيا: المقاربة النيوكلاسيكية.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمسامات ومن أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال" و "كلارك"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، وتتمثل أهم أفكار النيوكلاسيك في: [1]

- ✓ "أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث أن نمو قطاع معين يؤدي إلى نمو القطاعات الأخرى؛ وتتمثل فكرة "مارشال" المعروفة بالفورات الخارجية، كما يعتبر أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح."
- ✓ فيما يخصّ رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقّق النمو الاقتصادي.
- ✓ أنّ النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التّخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

[1] محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة، 2017، ص ص 24-26.

المطلب الثاني: مقاربات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

أولا: مقاربة الدفعة القوية "بول روزنشتاين".

"تتمثّل فكرة المقاربة أنّ هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثّف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلّب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي".[1]

ويشبّه صاحب هذه النظرية "**روزنشتاين**" الاقتصاد المتخلّف بالطائرة التي تحتاج إلى دفعة قويّة لكي تبدأ بالطيران، ويصرّ على أنّ التّصنيع هو الذي يقود إلى التنمية خاصة في دول العالم الثالث، عن طريق بدأ عملية التّصنيع بشكل دفعة قوية من خلال بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل، حيث أنّ المؤيّدون لفكرة الدّفعة القوية يصرّون على أن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل القومي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الادّخار.[2]

أمّا نموذج "**روزنشتاين**" لتصنيع المناطق المتخلفة فقد يبنى على أن يكون للدولة دور بارز في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التّصنيع التي يتطلبها مبدأ الدفعة القوية، لأن تدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية بشكل يكفل لها أداء مهمتها، فالسوق المحلية المحدودة في البلاد المتخلّفة لا تدعّم المستثمر الخاص على إنشاء مشروعات صناعية، فالمستثمر يبني قراره على أساس الاستفادة الخاصة وليس على أساس الاستفادة الجماعية.[3]

ثانيا: مقاربة النمو المتوازن.

صاغ الأستاذ "**نيركسه**" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدّمها "**روزنشتاين رودان**" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية استراتيجية النمو المتوازن، حيث يركّز "**نيركسه**" على الحلقة المفرغة الناتجة بسبب ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.[4]

---

[1] سومية أوشن، "نظريات التنمية الاقتصادية"، مطبوعة متعدّدة لطلبة السنة الثانية، جامعة قسنطينة ،2013، ص8.

[2] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود هدلي، مرجع سابق، ص ص 70 ،71.

[3] جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سابق، ص ص 92 ،93.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 159.

حيث دعا "**نيركسه**" إلى استراتيجية النمو المتوازن التي تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية وليس الغرض منها التصدير على الأقل في المرحلة الأولى وذلك لعدم قدرة هذه السلع على منافسة سلع الدول المتقدمة.[1]

ثالثا: مقاربة النمو غير المتوازن.

من روّاد هذه المقاربة الاقتصادي "**هيرشمان**"، حيث تأخذ هذه النظرية اتّجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، وأن الاستثمارات تخصّص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ويعتقد "**هيرشمان**" أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حقّقته مشاريع أخرى وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.[2]

رابعا: مقاربة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد.

(DEPENDENCY THEORY OF THE CAPITALIST SYSTEM OF THE NEW WORLD)

وفقا لهذه المقاربة تُعتبر الدول النامية أسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية وسياسية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، حيث أصبحت اقتصاداتها محكومة بتبعية اقتصادية للعالم المتقدم، حيث اكتسبت هذه المقاربة مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرّة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة، حيث أن هذه المقاربة ركزت على نموذجين رئيسيين هما:

أولا: نموذج التبعية للاستعمار الجديد: يعدّ هذا النموذج امتداد للفكر الماركسي والذي يرجع استمرار تخلف الدول النامية لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي، ويتميز هذا النموذج بعدد من المظاهر والتي من أهمها مايلي: [3]

- ✓ تدمير القطاع الزراعي بالتوسع العمراني والمُضاربة على الأرض.
- ✓ دمج الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية.
- ✓ وكذلك انتشار الفساد والبيروقراطية.

---

[1] جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سابق، ص 96.

[2] فارس رشيد البيّاتي، **مفاهيم واتّجاهات استراتيجية: في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار السواقي العلمية للنشر: عمان، 2015، ص 68.

[3] جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سابق، ص 70.

ثانيا : نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: يعود هذا النموذج تخلف الدول النامية إضافة إلى – ظروفها الداخلية – لاتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة بسبب الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى ذلك حيث أن الكثير من اقتصادي الدول النامية نالوا تعليمهم في الدول الغربية فتأثروا بأفكار تطبّق في بيئتهم، ولا تصلح للتطبيق في بيئة الدول النامية.[1]

[1] جمال داود سلمان الدليمي، ص ص 70، 71.

خلاصة الفصل:

التنمية الاقتصادية تختلف من بلد إلى آخر، ومع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، باعتبارها عمل واعي وموجه، تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم، هدفها رفع مستوى المعيشة من خلال تقليل التفاوت في الدخل والثروات.

إن النفط باعتباره ثروة اقتصادية هامة ترتكز عليها اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية، وهو المصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، لكن النفط تتعرض أسعاره في كثير من الأحيان إلى التراجع نتيجة لعدة عوامل، مما يؤدي إلى تراجع مداخيل الدولة وبالتالي حدوث خلل في الاقتصاد الوطني.

ولكن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وكيفية تطوير القطاعات الاقتصادية من خلال اتباع العديد من الاستراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي في شتى المجلات، وهذا ما سنبرزه من خلال الفصل القادم.

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط (2014-2018).

تمهيد الفصل:

يعتبر قطاع النفط مرتكزا أساسيا في الاقتصاد الجزائري أو كما هو معروف في السوق الدولية للنفط، فالأسعار تشهد ارتفاعا وتراجعا، حيث شهدت سنة 2014 تراجعا حادا، ما أدى إلى تراجع التنمية الاقتصادية في الجزائر، فقد دفع الجزائر إلى انتهاج العديد من الاستراتيجيات والإجراءات لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية، المتمثلة في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي.

ومن ثمة يتناول هذا الفصل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، والذي يتضمن ثلاث مباحث:

المبحث الأول: لمحة عن النفط في الجزائر.

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي.

المبحث الثالث: معوقات القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

المبحث الأول: لمحة عن النفط في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشدة في صادراتها على تصدير سلعة واحدة في مسيرتها التنموية، وتتمثل في النفط باعتباره المصدر الوحيد الذي يتم تصديره إلى الخارج وذلك بغرض الحصول على العملة الصعبة، إلا أنه في السنوات الأخيرة مع بداية سنة 2014 تعرّضت الجزائر إلى انهيار أسعار النفط، مما انعكس ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني، مما أدى ذلك إلى حالة عدم الاستقرار والثبات.

يركز هذا المبحث على مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري وأسباب وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.

يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات لأنه يعتبر الركيزة الأساسية، حيث أن عدم التنويع وأحادية الإنتاج جعل الدولة ريعية ودالتها الانتاجية مُحتكرة في إنتاج البترول[1]، حيث تشكل العائدات البترولية أهم مصدر للتمويل، وترتبط القطاعات الأخرى المساهمة في تكوين الناتج الكلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع المحروقات.[2]

أولا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي.

يعدّ قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي إذ أنّ مساهمته في الناتج الداخلي الخام تقدر ب 38% وأنّ مساهمته في نمو الاقتصاد بأكثر من 25%.[3]

---

[1] الحاج بن زيدان، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، قراءة تحليلية: 2000-2010" ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، الجزائر، 2011، ص 13.

[2] سفيان بوقطاية، عبد الوهاب زاير، وآخرون، "أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: التداعيات والحلول"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السادس، جوان 2018، ص 352.

[3] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، "أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص 223.

الجدول رقم (1): مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2014- 2018).

الوحدة: مليار دينار.

السنوات.	2014	2015	2016	2017	2018 الثلاثي الأول
إجمالي الناتج الداخلي	**17228,6**	**16702,1**	**17406,8**	**18906,6**	**5070,2**
إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات	**4657,8**	**3134,3**	**3025,6**	**3608,8**	**1164,1**
النسبة المئوية	**27,0%**	**18,89%**	**17,4%**	**19,1%**	**23,0%**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- **بنك الجزائر التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر 2016.**
- **بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر جويلية 2018.**
- **بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018.**

الشكل رقم (1): مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2014- 2018).

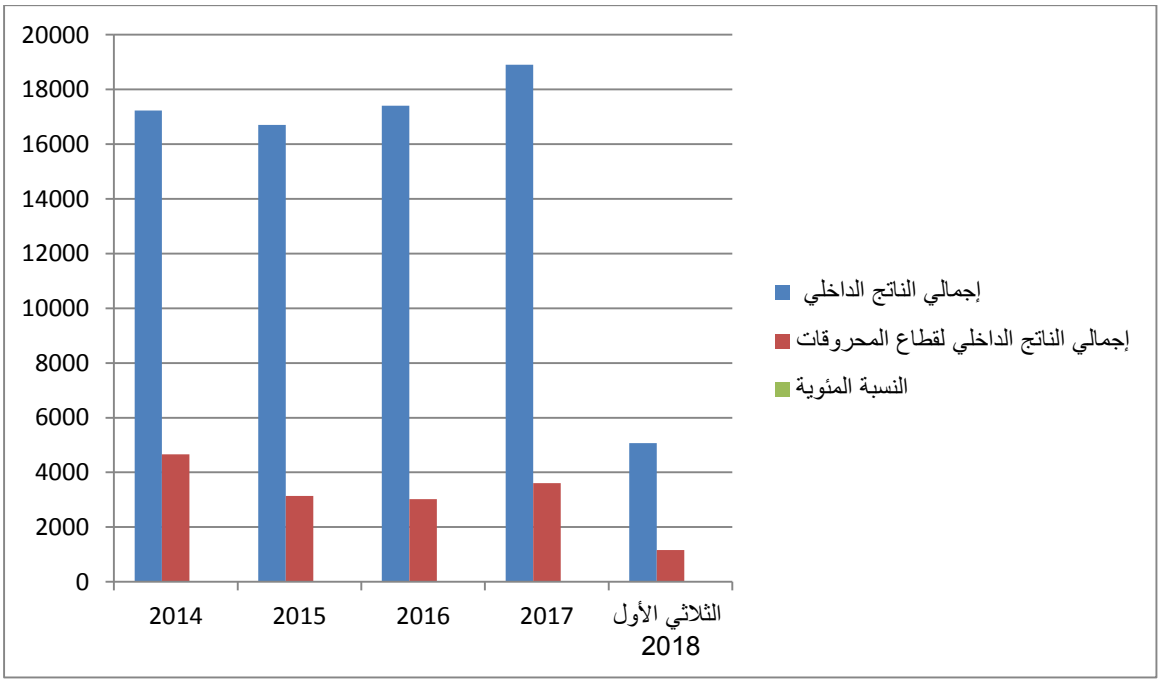

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول أعلاه يتبيّن لنا أن نسبة مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج الداخلي، حيث أنّها عرفت تراجعا من سنة 2014 حتى سنة 2016 نتيجة التراجع الحادّ لأسعار النفط الذي تعرضت له الجزائر سنة 2014، وفي سنة 2017 فقد عرفت تحسنا ملحوظا مقارنة بسنوات سابقة، حيث بلغت النسبة المئوية 19.1%.

وكذلك يعتبر قطاع النفط المهيمن والمسيطر على القطاعات الأخرى من خلال مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي كون النفط المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة لأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث يُساهم قطاع النفط في إجمالي الناتج الداخلي ب 4657,8 مليار دينار سنة 2014، لكنه عرف تراجعا في سنة 2015 حيث وصل إلى 3134,3 وفي سنة 2016 تراجع أيضا حيث وصل إلى 3025,6 وفي سنة 2017 عرف تحسنا حيث وصل إلى 3608,8.

أ/ مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات:

تمثل مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات الحصة الأكبر على غرار الصادرات خارج قطاع المحروقات مما يعني أنها هيمنة صادرات المحروقات مما يبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية باعتبارها المورد الرئيسي للحصول على العملة الصعبة،[1] وفيما يلي نقدّم نسبة مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات خلال الفترة (2014-2018).

الجدول رقم (2): مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات.	صادرات القطاع النفطي.	الصادرات خارج قطاع المحروقات
2014	58361,6	1634
2015	33081,7	1485
2016	2791,5	1391
2017	33202,8	1397
2018 الثلاثي الأول	9677,7	/

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 323.

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر جويلية 2018.

- بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018.

الشكل رقم (2): مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات خلال الفترة (2014-2018).

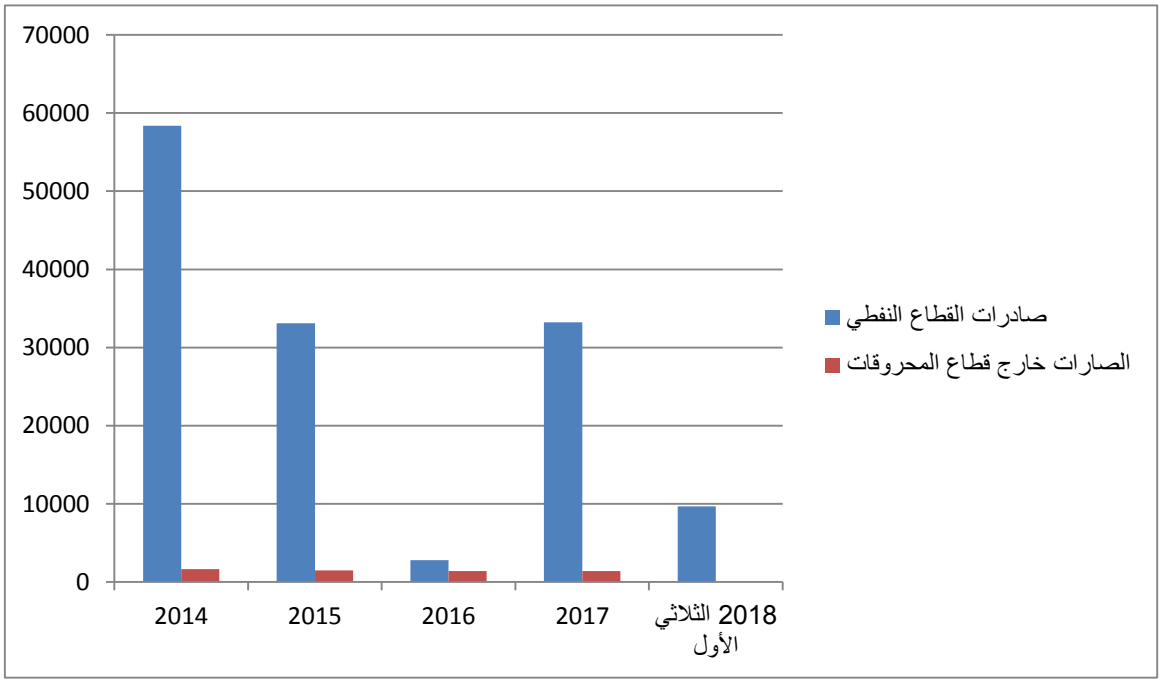

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع النفط يُساهم في قيمة الصادرات، حيث أن تطور الصادرات مرهون في الحصول على العملة الصعبة باعتبارها مصدر لها، حيث أن صادرات قطاع النفط عرفت تذبذبا نتيجة تراجع أسعار النفط سنة 2014 نتيجة انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم، حيث قدّرت الصادرات ب 58361,6 مليون دولار أمريكي في 2014 و 33081,7 مليون دولار أمريكي في 2015 و 2791,5 مليون دولار أمريكي سنة 2016 وفي سنة 2017 عرفت تحسنا حيث قدّرت ب 33202,8 مليون دولار أمريكي.

ب/ المساهمة في الإيرادات العامة للدولة:

إن الإيرادات العامة للجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول من خلا إيرادات المحروقات أو ما يعرف بالجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة[1] خلال الفترة 2014-2018، وفيما يلي نقدّم نسبة المساهمة في الإيرادات العامة للدولة:

الجدول رقم (3): مساهمة قطاع النفط في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2014-2017).

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات	النفقات	رصيد الميزانية
2014	5738,4	3388,4	6995,7	-1257,3
2015	5103,1	2373,5	7656,3	-2553,2
2016	5110,1	1781,1	7297,4	-2187,4
2017	6182,8	2372,5	7389,3	-1206,5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر جويلية 2018.

[1] بوشليط هاجر أميرة، "إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016، ص 174.

الشكل رقم (3): مساهمة قطاع النفط في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2014-2017).

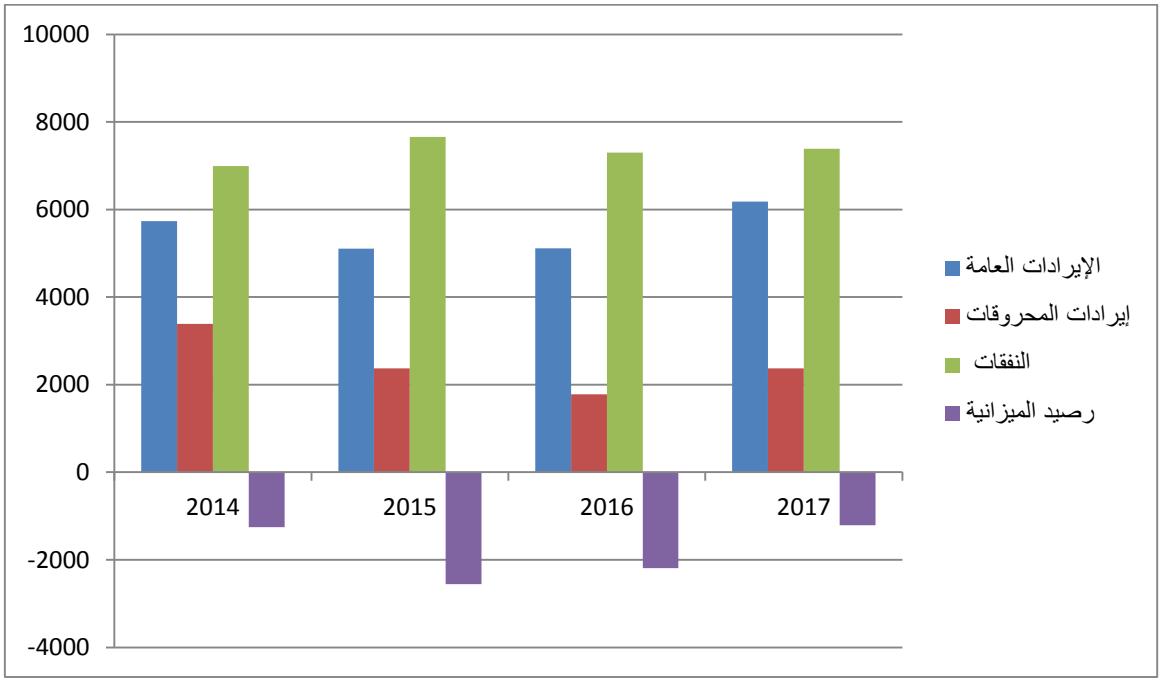

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السياسة التي اتبعتها الجزائر أدّت إلى ارتفاع النفقات ، وتراجع حجم الإيرادات العامة في ظل الصدمة النفطية سنة 2014، حيث نلاحظ أن هناك تراجع في الإيرادات العامة وإيرادات المحروقات أو ما يُعرف بالجباية البترولية من سنة 2014 إلى غاية 2016، إلا أنّها عرفت تحسّنا نوعا ما سنة 2017 مقارنة بسنوات سابقة.

ثانيا: مساهمة قطاع النفط في الموازين الخارجية.

الجدول رقم (4): مساهمة قطاع النفط في الموازين الخارجية خلال الفترة (2014-2018).

السنوات	سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/ برميل)	الدين الخارجي (مليار دولار)	الاستثمار (مليار دينار)	الاحتياطات الاجمالية (مليار دولار)	الرصيد الخارجي الجاري (مليار دولار)
2014	**100,2**	**3,735**	**7848,4**	**178,938**	**-9,277**

2015	53,1	3,020	8466,2	144,133	-27,289
2016	45,0	3,849	8826,8	114,138	-26,219
2017	54,1	3,989	/	97,332	-22,096
2018 خلال الثلاثي الأول	/	4,012	/	/	-4,58

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سبتمبر 2017.

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر جويلية 2018.

- بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018.

الشكل رقم (4): مساهمة قطاع النفط في الموازين الخارجية خلال الفترة (2014-2018).

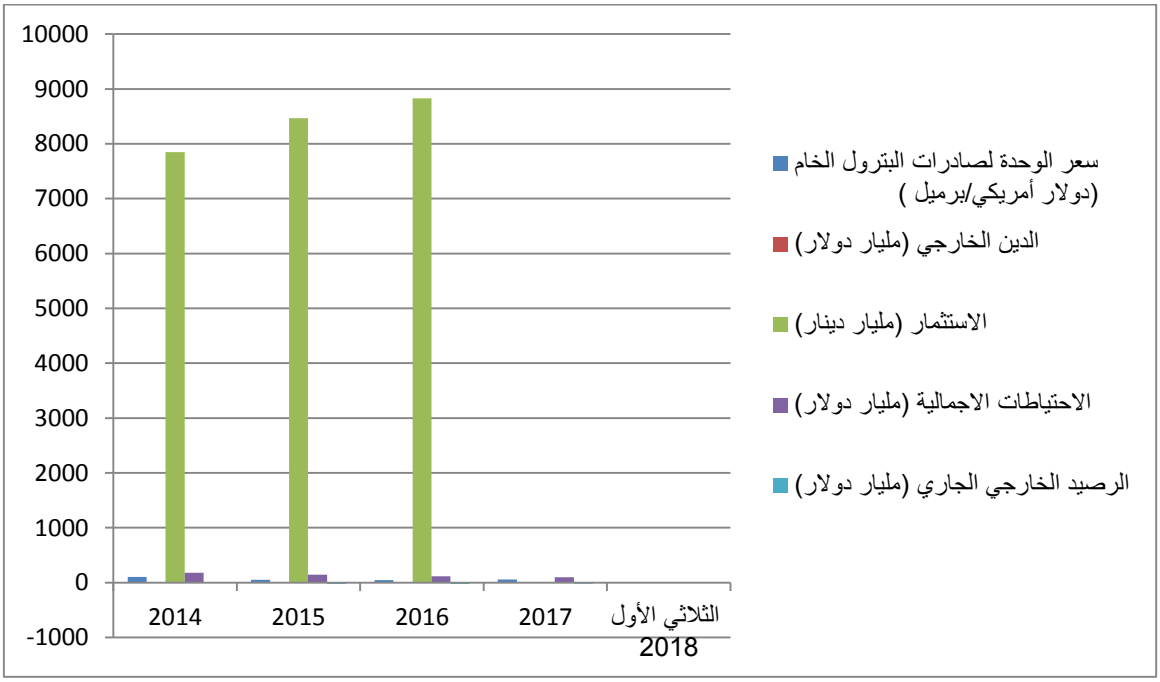

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يوضح الجدول أعلاه أن هناك تراجع كبير في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014، أين انتقل سعر النفط من 100,2 دولار أمريكي/برميل إلى 53,1 دولار أمريكي / برميل من سنة 2015،

حيث أنّ هذا الانخفاض انعكس سلبا على الرصيد الخارجي الجاري أين سجّل عجز حيث قُدّر ب 27,289- مليار دولار سنة 2015.

المطلب الثاني: أسباب وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

أولا: أسباب انخفاض أسعار النفط.

عرفت أسواق النفط العالمية تراجعا حادا في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تشهدها منذ 5 سنوات،[1] حيث انخفض سعر برميل النفط بعدما كان في جوان 2014 يقدر ب 110 دولار ليصل في مطلع العام 2016 إلى حوالي 30 دولارا، بمعدل تجاوز 72%[2]، وتتمثل أسباب انخفاض أسعار النفط في النقاط التالية:

أ/ انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم: ان انخفاض الطلب على النفط حصل بسبب تراجع مستويات النمو الاقتصادي في العالم نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط ومن بينها منطقة اليورو وكذلك الدول الناشئة في آسيا، حيث أن هذه التطورات أدّت في الاقتصاد العالمي بالصندوق الدولي إلى تراجع تقديراته أكثر من مرة حول اتجاهات النمو في الاقتصاد العالمي، وقد كان آخرها منذ أيام عندما قام الصندوق بتخفيض توقعاته لمعدلات النمو في الاقتصاد العالمي، وقد كان آخرها منذ أيام عندما قام الصندوق بتخفيض توقعاته لمعدلات النمو في الاقتصاد العالمي، وقد كان آخرها منذ أيام عندما قام الصندوق بتخفيض توقعاته لمعدلات النمو في الاقتصاد العالمي ب % 0,3 لعام 2016، حيث يتوقع أن يصل معدل النمو في العالم في 2015 إلى % 3,5، وفي عام 2016 إلى% 3,7 فقط على الرغم من تراجع أسعار النفط.[3]

---

[1] مريم شطيبي محمود، "مداخلة ضمن فعاليات انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ندوة بعنوان: "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية"، يوم 14 ماي 2015، ص 5.

[2] علي قرود، كزيز سناء، وآخرون، " انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة –دراسة حالة السعودية و الجزائر–، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 201.

[3] حمد الحساوي، "مخاطر تراجع سعر النفط"، مجلة المصارف مجلة شهرية يصدرها اتحاد مصارف الكويت، العدد رقم 135، فبراير 2015، ص ص 7 ،8.

ب/ تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار: من المفترض أن الأوبك مهمتها الأساسية هي العمل على توازن السوق لتحقيق استقرار الأسعار، أو على الأقل أن يكون استمرارها مرتفعا، تجنبا لانخفاض الأسعار التي تؤثر على إيرادات أعضاء الاتحاد، ففي ظل هذا التراجع يفترض على الأوبك التدخل لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، فتقوم بتخفيض العرض عندما يقل الطلب وترفع العرض عندما يزيد الطلب، غير أن أوبك اتبعت سياسة جديدة كاتحاد منتجين، تمثلت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية بدلا من التركيز على الأسعار، وقد دعت الأطراف المنتجة خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في الخفض الجماعي للحصص، بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمية للنفط. [1]

ج/ تزايد إنتاج النفط الصخري: بفضل إنتاج النفط الصخري تحوّلت الولايات المتحدة إلى واحد من أكبر مستهلكي النفط، حيث أصبحت الولايات المتحدة تنافس منتجي العالم الكبار مثل السعودية وروسيا من حيث حجم الإنتاج اليومي، بفضل التطور الكبير الذي آلت إليه في تقنيات استخراج النفط الصخري، ونتيجة لذلك في الثمانينات استعادت الولايات المتحدة طاقتها الإنتاجية، إلى الحد الذي تفكر فيه أمريكا حاليا بجدية في رفع الحظر على عمليات تصدير النفط الأمريكي، ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة بالاعتماد على النفط المستورد من الخارج بالاستغناء عن كميات كبيرة منه، وهو ما أدى إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في الدول المنتجة للنفط.[2]

د/ الفائض في الإمدادات: نتيجة توفر النفط بكميات كبيرة عانت السوق من تخمة في المعروض، فقد أشارت البيانات إلى أن العرض العالمي للنفط قد وصل إلى 91 مليون برميل يوميا مقابل طلب عالمي يقدر عند 90 مليون برميل يوميا، أي أن هناك وفرة في الإمدادات تزيد عن مليون برميل يوميا.[3]

هـ/ حركات العملة: من بين العوامل التي أدّت إلى تراجع أسعار النفط ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى، ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار،[4] منذ بداية عام 2014 شهد سعر صرف

---

[1] علي قرود، كزيز سناء، مرجع سابق، ص ص 201،202.

[2] حمد الحساوي، مرجع سابق، ص ص 8،9.

[3] لهب عطا عبد الوهاب، "انخفاض أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، متحصل عليه عبر الرابط: https:// alghad.com يوم 2019/03/21.

[4] راهم فريد، بوركاب نبيل، " انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج"، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية... الورشة الأساسية الثانية، جامعة سطيف 1، 2015، ص 5.

الدولار ارتفاعا شديدا، وهو ذلك الأمر الذي دفع بعض الخبراء إلى تفسير تذبذب أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار.[1]

كذلك من بين الأسباب حيث أن هناك من يستخدم النفط كسلاح مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، حيث إن السعودية زادت من إنتاج النفط بشكل كبير ودفعت دول الخليج العربي أيضا للالتزام بالزيادة، حيث أن إيران هي المستهدف الوحيد من هذه العملية، وتعتبر هذه الخطوة قائمة على استراتيجية تهدف إلى الضغط على إيران، في حين أن السعودية وباقي دول المجلس لديها تراكمات للفوائض خلال السنوات الماضية وبالتالي قادرة على تحمّل الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار.[2]

ثانيا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

رغم الوضعية التي مرت بها الجزائر إلا أن تراجع أسعار النفط لم تؤثر على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، نتيجة توفر جوانب احتياطية وقائية في ماليتها العامة وتتمثل في صندوق ضبط الإيرادات لدعم نشاطها الاقتصادي، ورغم ذلك أدى إلى وجود تأثيرات غير مرغوبة لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الوطني وتتمثل في:[3]

أ/ **انخفاض في إيرادات تصدير النفط:** إثر أزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014 التي شهدتها الجزائر أدّت إلى تراجع مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل هذه السنة 2015 سوى 14,91 مليار دولار، في حين أنّها سجلت في 2014 27,53 مليار دولار، حيث انخفضت بقيمة 45,47 بالمائة.

ب/ **خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة:** في سنة 2015 تضاعف عجز المالية تقريبا ليصل إلى 16 من إجمالي الناتج المحلي، ومن المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016، ولكي تعادل موازنة سنة 2016 يتطلب سعر نفط مرتفع عند مستوى 110 دولار.

---

[1] علي قرود، كزيز نسرين، مرجع سابق، ص 203.

[2] علي باكير، "انخفاض أسعار النفط من يستهدف من؟" مقال في نون بوست، متحصل عليه عبر الرابط: http//www.noonpost.net/content/4681 يوم 05 ماي 2019.

[3] عبد الحميد مرغيت، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، متحصل عليه عبر الرابط: https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf يوم 17 جوان 2019.

ج/ لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات لمحاربة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة، حيث أن صندوق ضبط الإيرادات تراجعت موارده بشكل حاد بقيمة 1.714,6 مليار دينار جزائري أي بانخفاض ب 33,3 بالمائة على مدى 12 شهر في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015.

د/ عجز في الحسابات الخارجية: في النصف الأول من 2015 وقع اتساع حاد في عجز الحساب الجاري حيث قُدِّر ب 7,78 مليار دولار، وهذا نتيجة ارتفاع الواردات وتراجع الصادرات، وتبعا لذلك في النصف الأول من عام 2014 تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة عوض 111 بالمائة.

هـ/ إضافة إلى التداعيات السابقة تراجعت كذلك احتياطات الصرف في عام 2015 بمقدار 35 مليار دولار لتبلغ 134 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة في 2013 الذي قُدِّر ب 194 مليار دولار.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر.

تعتبر القطاعات الاقتصادية في الجزائر مؤشرا من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وتتمتع بأهمية كونها مصدرا للحصول على العملة الصعبة، وكذلك تُساهم في بناء اقتصاد قوي ومُنتج وهذا عن طريق انتهاج العديد من الاستراتيجيات والاجراءات لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي في شتى المجالات خاصة بعد تراجع أسعار النفط.

يركز هذا المبحث على نموذج القطاع الفلاحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط ونموذج القطاع الصناعي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط ونموذج القطاع السياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

المطلب الأول: نموذج القطاع الفلاحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

أولا: أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر كونه القطاع المنتج للسلع الغذائية

[1] عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، نفس الموقع.

الأساسية، حيث تظهر الأهمية البالغة للقطاع الفلاحي من خلال مساهماته في الناتج المحلي الاجمالي وترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية من خلال ترقية الصادرات وتخفيض الواردات الغذائية.

أ/ مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي.

إن القطاع الفلاحي يحتل مكانة مرموقة وأهمية كبرى من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي ذلك إلى الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو

الاقتصادي للبلاد،[1] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018 الثلاثي الأول
الفلاحة	1772,2	1935,1	2140,3	2318,9	594,7
إجمالي الناتج الداخلي	17228,6	16702,1	17406,7	18906,6	5070,2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر جويلية 2018.

- بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018.

[1] ربيع بوعريوة، "أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع بعنوان: "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي 24،25 ماي 2017، ص 9.

الشكل رقم (5): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2018).

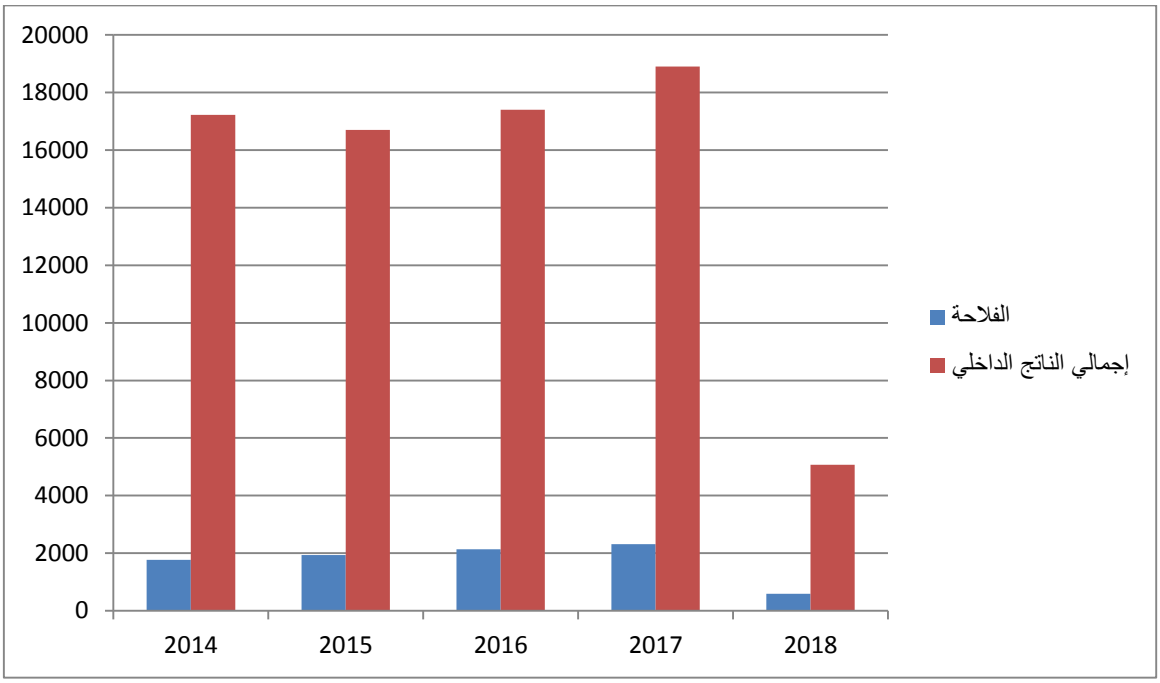

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرف اتجاها تصاعديا، حيث قُدِّرت مساهمته 17722,2 مليار دينار سنة 2014 و 1935,1 مليار دينار سنة 2015 و 2140,3 مليار دينار سنة 2016 و 2318,9 مليار دينار سنة 2017 و 594,7 مليار دينار في الثلاثي الأول من سنة 2018 وهذا كون القطاع الفلاحي قطاع اقتصادي مهم ومنتج للسلع الغذائية الأساسية.

ب/ المساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية.

تبنّت الجزائر في سياستها الاصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما أدى بالقطاع الفلاحي تحقيق تحسن ومشاركة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات.[1]

[1] ربيع بوعريوة، مرجع سابق، ص 9.

1/ مساهمة الفلاحة في ترقية الصادرات: تعتبر مساهمة الفلاحة في ترقية الصادرات مؤشرا آخر من المؤشرات المهمة وهذا لكون أن القطاع الفلاحي لما له من أهمية كبرى في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أن الصادرات تمثل بصفة عامة مصدر لجلب العملة الصعبة، التي بواسطتها يتم تغطية مبالغ الاستيراد، وكذلك تمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعتبر التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية في حال إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين.[1]

2/ مساهمة الزراعة في تخفيض الواردات الغذائية: "إنّ زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، غير أن ارتفاع أسعار معظم هذه السلع في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع".[2]

ثانيا: الاستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر.

أ/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2008 (pndar).

عمدت الدولة إلى إقرار سياسة جديدة من أجل تطوير القطاع الفلاحي، فبادرت الدولة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية **(pnda)** في سبتمبر سنة 2000، قصد النهوض بالقطاع الفلاحي، وتحقيق تنمية مستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاث معايير أساسية هي: الجودة الاقتصادية، الاستدامة الأيكولوجية والقبول الاجتماعي. [3] حيث يمكن تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أنه: :عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طرق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة". [4]

---

[1] محمد غردي، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية)، 2012، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص ص 41، 42.

[3] زهير عماري، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980 -2009)"، أطروحة دكتوراه. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2014، ص 79.

[4] سلطانة كتفي، "تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج"، مذكرة ماجستير.(جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية)، 2006، ص 7.

ولذلك قد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتجاوز كل الأخطاء السابقة، حيث نصّ على مجموعة من الارشادات الأساسية المتمثّلة في التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بُغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، بالإضافة كذلك حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي عن طريق توفير مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه وأخيرا تحسين ظروف معيشة الفلاحين ومداخيلهم.[1] وفي سنة 2002 تم توسيع المخطط أكثر ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون أن المناطق الريفية تعاني من الحرمان والفقر وتعاني كذلك من تدهور مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم وكذلك تدهور حالة المستثمرات الفلاحية،[2]

ولقد تم توسيع هذا المخطط بهدف إدماج عالم الريف ليتم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمحاور استراتيجية جديدة تضمن إقامة شراكة محلية وكذلك اندماج متعدّد القطاعات في الأقاليم، وتسعى إلى دعم وتنفيذ النشاطات الاقتصادية، تثمين متوازن وتسيير دائم لثروات الأقاليم، وتنسيق الأعمال، وفي سنة 2004 تم إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية وكذلك تثمين الموارد البشرية.[3]

ب/ سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014.

ابتكرت الدولة مخطط وطني مشابه سنة 2008 غير أن هذا الأخير حمل في مضمونه فكرتين رئيسيتين: تجديد الاقتصاد الفلاحي REA وتجديد الاقتصاد الريفي RR ،[4]

---

[1] زهير عماري، مرجع سابق، ص 80.

[2] نور محمد لمين، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة ماجستير. (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية)، 2012، ص 121.

[3] نوال ح، "مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962 إلى 2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي" ،صحيفة المساء، بتاريخ 2012/07/05 متحصل عليه عبر الرابط: يوم 2 أفريل 2019 https://www.djazairess.com

[4] إيمان شعابنة، "مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017، ص 312.

وتستند هذه السياسة على تحرير لمبادرات والطاقات، وكذلك عصرنة جهاز الإنتاج، وتهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي،[1] وتقوم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على 3 ركائز أساسية وتتمثل في:

أ/ التجديد الريفي (2007-2013): "شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي وذلك بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن استراتيجية تشاركية التي تجمع كل العالم الريفي، حيث تستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي والتنمية المستديمة والانصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية".[2] كما ترتكز سياسة التجديد الريفي على الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (SNDRD)، وتستند هذه الاستراتيجية على:[3]

- ✓ تنفيذ لامركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والدعم الحكومي.
- ✓ النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة.
- ✓ مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم.

ب/ التجديد الزراعي: هدفه تحقيق الأمن الغذائي بصفة دائمة للبلاد من خلال التركيز على البعد الاقتصادي ويهدف كذلك إلى تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وعلى مدى خمس سنوات من 2010 إلى غاية 2014 تم تخصيص للقطاع الفلاحي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار من أجل برامج التجديد الفلاحي، حيث تُخصّص هذه الموارد المالية فيما يلي:[4]

- ✓ تكثيف الإنتاج واسع الاستهلاك.

---

[1] آمال حفناوي، "مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح"، أبحاث المؤتمر الدولي الموسوم ب: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، (جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، يومي 11،12 مارس، 2013، ص 17 .

[2] زهير عماري، مرجع سابق، ص 90.

[3] المرجع نفسه، ص ص 90،91.

[4] آمال حفناوي، مرجع سابق، ص 17.

- ✓ كذلك تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في مجال البطاطا وامتداده المتزايد على المنتجات الفلاحية الأخرى.

ج/ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: واجه الفاعلون صعوبات للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، وقد جاءت هذه الركيزة كرد على الصعوبات، بسبب الأدوار الجديدة التي يتوجب لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، حيث إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية يؤدي بالقطاع إلى طريق: عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية، وكذلك استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل دعم وضع تقنيات جديدة، وكذلك تعزيز القدرات المالية والبشرية لكل المؤسسات الهيئات المكلفة بتشجيع منتجي ومتعاملي القطاع، بالإضافة كذلك تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.[1]

د/ مخطط عمل الفلاحة (2015-2019): يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية وتتمثل فيما يلي:[2]

الركيزة الأولى: تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون

ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية.

الركيزة الثانية: فتقوم على إعطاء أهمية للغابات وإنتاجها وكذا تشجيع السياحة البيئية.

الركيزة الثالثة: كذلك هي الأخرى تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الاسماك.

أهداف مخطط عمل الفلاحة (2015-2019): انطلاقا من الركائز الأساسية المذكورة أعلاه فإن مخطط عمل الفلاحة (2015-2019) يهدف إلى:[3]

---

[1] زهير عماري، مرجع سابق، ص 93.

[2] جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، (2018)، ص ص 108، 109.

[3] المرجع نفسه، ص 109.

- ✓ متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 5%، قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دينار جزائري.
- ✓ بيئة التشجير ب 13%.
- ✓ تخفيض قيمة الواردات ب 2مليار دولار.
- ✓ الصادرات ب 1,1 مليار دولار.
- ✓ الوصول إلى 1500,000 منصب شغل.

المطلب الثاني: نموذج القطاع الصناعي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

أولا: أهمية القطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري.

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث تظهر الأهمية البالغة للقطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهماته في الناتج الداخلي الخام وفي توفير مناصب الشغل.

الجدول رقم (6): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018 الثلاثي الأول
الصناعة	**837,7**	**904,6**	**975,7**	**1037,0**	**226,2**
الناتج الداخلي الخام	**17228,6**	**16702,1**	**17406,8**	**18.876,6**	**5070,2**
النسبة المئوية (تغير سنوي)	**8,5%**	**%8,0**	**%7.9**	**6,3%**	/

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- معطيات بنك الجزائر: النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42: جوان 2018.

الشكل رقم (6): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2014-2018).

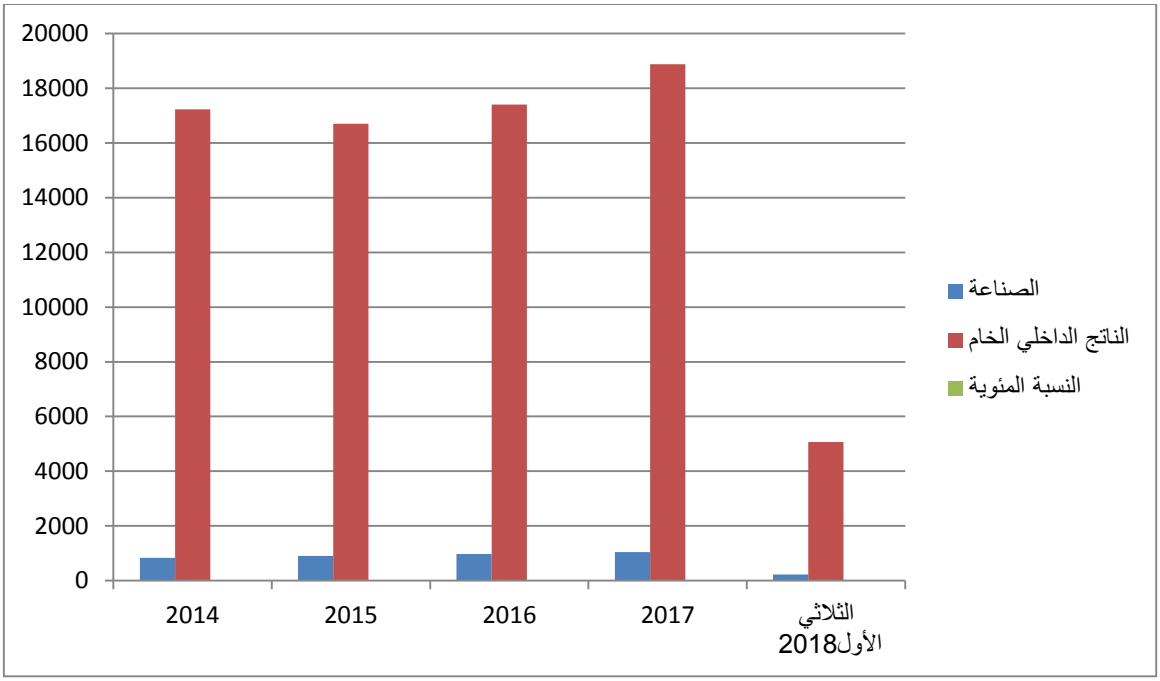

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه يتّضح لنا أنه وجود تراجع في تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في سنوات 2014 إلى غاية 2018، حيث سجلت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام سنة 2014 8,5% لتنخفض إلى 8,0% سنة 2015 وتنخفض مرة أخرى سنة 2016 7,9% و كذلك تنخفض سنة 2017 6,3% .

الجدول رقم (7): مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2014-2017).

الوحدة: بالآلاف.

السنوات	2014	2015	2016	2017
السكان الناشطون	11453	11932	12117	12298
العمالة في القطاع الصناعي	1290	1377	1465	1493

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على:

- معطيات بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي جويلية: 2018.

الشكل رقم (7): مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2014-2017).

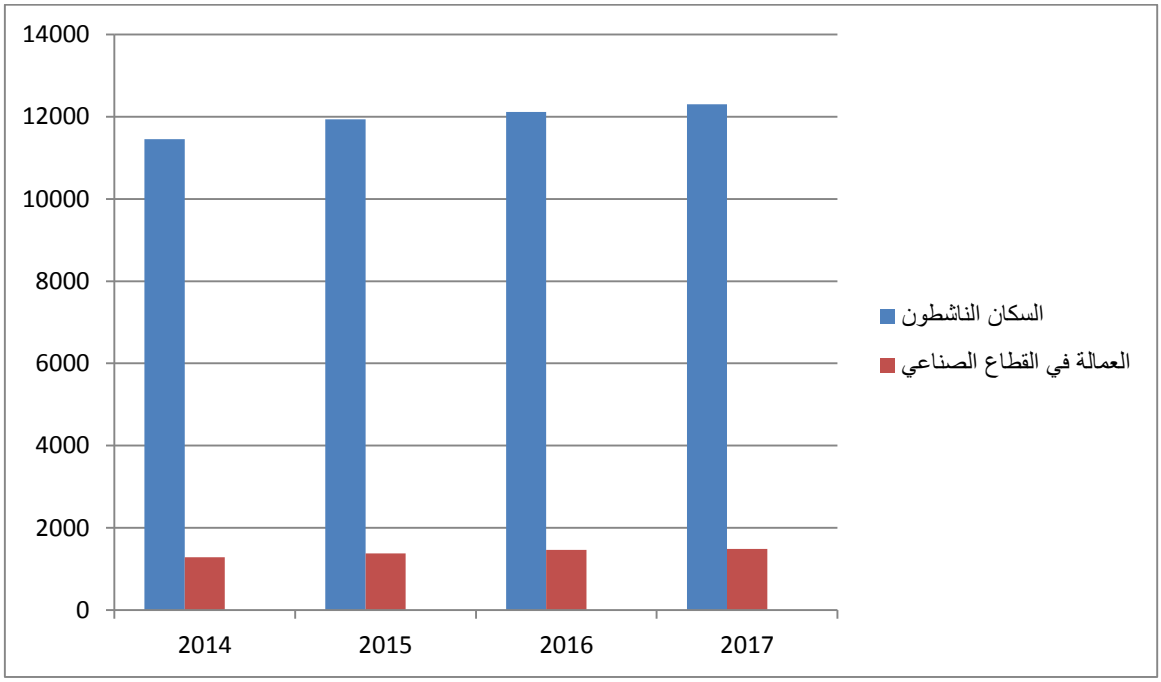

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ القطاع الصناعي من خلال الاستراتيجيات الاقتصادية التي اتّبعها خلال الفترة 2014-2017 تسعى إلى تحقيق التطور والتقدم في القطاع الصناعي من خلال القضاء على البطالة ورفع مساهمته، من خلال تطوير القوى العاملة في القطاع الصناعي من 1290 ألف عامل سنة 2014 و 1377 ألف عامل سنة 2015 و 1465 ألف عامل سنة 2016 و1493 ألف عامل سنة 2017.

ثانيا: ركائز استراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي بعد تراجع أسعار النفط، وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

أولا: تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: حيث يتم من خلال تحديد أهم هذه الفروع والمناطق الصناعية خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، ويمكن تحديد هذه الفروع إلى 3 أقسام قادرة على خلق ميزة تنافسية وتتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر: البتروكيمياء، الصلب، مواد البناء.
- ✓ الصناعات المحققة للقيمة المضافة: الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الإلكترو منزلية.
- ✓ الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي: صناعة السيارات، صناعة عتاد الأشغال العمومية وصناعة وسائل النقل.

من خلال هذه الفروع الثلاثة المذكورة، يتبيّن أن الاستراتيجية الجديدة تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية الوطنية، عن طريق تطوير الصناعات البتروكيماوية، الصلب وتطوير البناء، في حين أن تطوير الصناعات الغذائية يشكل محورا مهما، وكذلك الصناعات الكهربائية، والصناعات الالكترو منزلية، تشكل نقطة قوة الصناعة الوطنية بفضل جودة المنتجات المصنّعة محليا، وتضمن فرصا كبيرة للتصدير سواء للقطاع الخاص أو القطاع العام، كذلك كما أن تطوير صناعة السيارات خصوصا، والمركبات نظرا لتزايد الطلب المحلي عليه يشكّل تحديّا يتوجب كسبه، والأخذ به، وعدم اللجوء إلى الاستيراد لتغطية هذا الطلب لأنه يؤدي إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.[2]

و كذلك فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية من حيث الانتشار الجغرافي للنسيج الصناعي، وتتمثل في:[3]

- ✓ مناطق التنمية الصناعية المندمجة: تشمل كل من ولايات الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، سطيف، برج بوعريريج، غرداية، الأغواط، عنابة، بومرداس، تيزي وزو.

---

[1] رفيقة صبّاغ، "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية"، المؤتمر الدولي: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، (جامعة لجيلالي اليابس، سيدي بلعباس)، ص ص 14، 15.

[2] سليم بوهيدل، "اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025"، أطروحة دكتوراه. (جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2017، ص 126.

[3] المرجع نفسه، ص ص 126، 127.

- ✓ أقطاب تكنولوجية: الجزائر العاصمة (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس، كمرحلة أولى ثم باتنة، الشلف، تلمسان، قسنطينة كمرحلة لاحقة.
- ✓ مناطق متخصِّصة: أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.
- ✓ مناطق نشاط متعّددة الميادين: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت.

وفي تحديد مواقع إنشاء هذه المناطق الصناعية تمّ مراعاة اعتبارات معينة، وتتمثل هذه الاعتبارات في توفر الهياكل القاعدية، وكذلك توفر الوعاء العقاري، وقربها من المؤسسات الجامعية وأنماط التكوين المتوفرة فيها، ولكن ما نلاحظ أن انتشار هذه المناطق الصناعية في مختلف ولايات الجزائر أنها أهملت ولايات الجنوب، وللإشراف على تنفيذ مضمون الاستراتيجية الصناعية الجديدة، كان لابد من تعديل الهيئات المكلفة بذلك على النحو الذي يضمن فعالية أكبر في التسيير.[1]

ثانيا: تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: في هذا الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها من بين الآليات التي تؤدي بشكل كبير إلى تطوير القطاع الصناعي، وبهدف إنعاش القطاع الصناعي تمّ إصدار العديد من المراسيم والقوانين، ومن أجل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات المتوسطة والصغيرة.[2]

ثالثا: إلغاء الاستيراد: قرّرت الحكومة إلغاء نظام رخص الاستيراد، الذي أقرّ بداية 2016، باستثناء استيراد السيارات الذي سيبقى خاضعا لنظام الرخص بشكل استثنائي لتلبية الطلبات في السوق في حال تجاوزها قدرة المنتجين المحليين للسيارات، بالمقابل أقرّت الحكومة تدابير لضبط الواردات منها فرض ضريبة على الاستهلاك الداخلي لبعض المنتجات المستوردة وتشمل هذه الضريبة 36 منتوج، إضافة إلى رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وكذلك أقرّت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتوج المحلي بحيث قرّرت الحكومة ابتداء من جانفي المقبل منع استيراد 900 مادة، كما قرّرت الحكومة فرض ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتوج مستورد، كما سيتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتوج مستورد، وتعتبر كلها تدابير بغرض حماية وتشجيع المنتجات المحلية، وستمس هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية.[3]

---

[1] سليم بوهيدل، مرجع سابق، ص 127.

[2] صباغ رفيقة، مرجع سابق، ص 16.

[3] وليد رمزي، "الحكومة تلغي نظام الرخص وتمنع استيراد 900 منتوج في 2018، بتاريخ 19 ديسمبر 2017"، متحصل عليه عبر الرابط:
https://www.tsa-algerie.com/ar/90-الحكومة-تلغي-نظام-الرخص-وتمنع-استيراد يوم 9 أفريل 2019.

رابعا: تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة:

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، والقطاع الصناعي بصفة خاصة قامت الجزائر بالعديد من الاصلاحات لتطويره، نذكر أهمها في النقاط التالية:[1]

- ✓ الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية.
- ✓ الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.

المطلب الثالث: نموذج القطاع السياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

أولا: الإمكانيات السياحية للقطاع السياحي في الجزائر.

تعتبر السياحة من بين القطاعات الاقتصادية التي تُساهم في مصادر الدخل الوطني، حيث لابد لها من توفر مجموعة من الإمكانيات لتحقيق التنمية، وتتمثل الإمكانيات الطبيعة في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية وكذلك أماكن الراحة والترفيه، والجبال، الشواطئ، الغابات الصحاري والينابيع' الحمامات الطبيعية... الخ، وكذلك توفر الآثار التاريخية والمعمارية والدينية والصناعات التقليدية، وكذلك مختلف العادات والتقاليد والفنون الشعبية.[2]

وتتجسّد الامكانيات في البنية التحتية مثل هياكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ، والسكك الحديدية، ووسائل الاتصال، وهذه كلها عوامل يجب توفرها وتطويرها لأنها تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة لجذب السُواح، لأن البنى التحتية تعمل على سهولة الحركة وربح الوقت والجهد وبالتالي توفير الراحة، كما أن المؤسسات تلعب دورا كبيرا في ترقية القطاع السياحي لأن القطاع السياحي يحتاج للعديد من المؤسسات القائمة عليه، من آليات تنفيذ استراتيجية السياحة الجزائرية، وآخرين متعاملين في السوق السياحية. [3]

---

[1] صباغ رفيقة، مرجع سابق، ص 18.

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 4، جوان 2016، ص 72.

[3] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سابق، ص 72.

ثانيا: الوضعية الاقتصادية للسياحة في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

إن احصاءات المجلس العالمي للسياحة والسفر تُشير إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB العالمي تُقدّر ب 10% في حين أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تقدّر ب 1,7% في العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث أن هذه النسبة تراجعت إلى 1,5% بين سنتي 2012 و 2014، وهذه النسب تُشير إلى مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر محدودة، ويرجع ذلك إلى عدم إعطاء الأهمية للقطاع السياحي وتنميته من قبل الدولة بسبب الاعتماد على قطاع المحروقات باعتباره السبيل الوحيد لجلب العملة الصعبة وتحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

كما سُجّلت سنة 2014 مداخل في مجال السياحة بقيمة 237 مليار دينار وبحوالي 261289 عامل و7 ملايين مبيت في الفنادق خاصة في موسم الاصطياف، وكذلك في سنة 2014 خُصّصت 84,7 مليار دينار جزائري كقيمة مالية استثمارية للقطاع العام لتهيئة العقار السياحي، وتم تخصيص كذلك 234 مليار دينار جزائري للقطاع الخاص كقيمة مالية أيضا استثمارية.[2]

المبحث الثالث: معوقات القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

رغم الجهود المبذولة والاستراتيجيات والإجراءات والتدابير المتخذة لتنمية القطاعات الاقتصادية، التي من شأنها تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنّها اعترضتها مجموعة من المعوقات والمشاكل التي حالت دون تطوير هذه القطاعات عبر مسيرتها التنموية.

يركز هذا المبحث على معوقات ومشاكل كل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي.

---

[1] بن زعرور شكري، ساطور رشيد، "السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية"، متحصل عليه عبر الرابط:
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/1/MPRA_paper_78731.pdf
يوم 2 ماي 2019، ص ص 12- 13.

[2] نفس الموقع.

المطلب الأول: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

على الرغم من الاستراتيجيات والبرامج والسياسات التي وضعتها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تقف كحاجز وتواجه عدم تنميته وتطوره ولم تحقق الأهداف المرجوة، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- ✓ مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية: من خلال التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، حيث أن العوامل الطبيعية تلعب دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي، وتحتل كذلك الصدارة في ذلك، لأن بدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود.[1]
- ✓ مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية: وتتمثل في:
- ✓ التقليص العمدي من طرف الإنسان.
- ✓ فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة.
- ✓ انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح.[2]
- ✓ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية: وتتمثل في: نقص العمالة الزراعية المُدرّبة وضعف البرامج التدريبية، انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي.
- ✓ مشاكل ومعوقات تكنولوجية: تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية بسبب اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة.[3]

[1] فوزية غربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه. (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2008، ص ص 250،251.

[2] أحمد شرحبيل، تقي الدين بركاتي، "مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الاقتصادي"، يوم دراسي بعنوان: "الأمن الاقتصادي الجزائري في بيئة مضطربة دراسة في المعوقات وسبل التفعيل"، ص 7.

[3] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 270.

المطلب الثاني: معوقات القطاع الصناعي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

على الرغم من الاستراتيجيات والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بالقطاع الصناعي، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تقف كحاجز وتواجه عدم تنميته وتطوره ولم تحقق الأهداف المرجوة، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- ✓ المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: وهو الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب أعباء صيانتها وتخلفها التكنولوجي.
- ✓ تركز المصانع في مناطق معينة وبالخصوص داخل المدن الكبرى وهذا ما أدى إلى عدم ملاءمة مواقعها.
- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف جودة المحلية منها.
- ✓ غياب التخطيط والتنظيم الصناعي.
- ✓ ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات.
- ✓ صعوبات متعلقة بالتسويق التي ترتبط بالأساس بصغر حجم السوق المحلية أو المنافسة غير المتكافئة بين المحلية الصنع والأجنبية.
- ✓ أدى ضعف الجهاز المصرفي إلى صعوبات إيجاد مصادر التمويل وخاصة في الجزائر.[1]

المطلب الثالث: معوقات القطاع السياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

رغم السياسات والاستراتيجيات التنموية التي سطّرتها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي وتطوّره، إلا أنّ هناك مجموعة من المعوقات والمشاكل التي أدّت إلى تأخره، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي: [2]

- ✓ **غياب رؤية شاملة في تخطيط القطاع وتنظيمه:** من بين أسباب التمهل في اختيار المشاريع المناسبة وارتفاع تكاليف إنجاز المشاريع المختارة لطول فترة إنجازها هو عدم وضوح الاستراتيجية المتّبعة .

[1] عبد الحليم لعشاش، حسام الدين عبد الحفيظ، "واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر"، المؤتمر الدولي بعنوان: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، (جامعة محمد لونيسي-البليدة 2)، ص ص6،7.

[2] شريف قاسم، محمد الطناحي، **الاقتصادات العربية بعد عام 2010 (تداعيات الركود وتطلعات النمو)**. الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية: مصر، 2017، ص 291.

- ✓ **غياب الدراسات السياحية:** تعدّ الدراسات السياحية المتعلقة بجانبي العرض والطلب من أهم الدراسات التي تُبنى على أساسها أيّة استراتيجية.
- ✓ **قصور التشريعات السياحية:** على الرغم من وجود قوانين تنظم سير النشاط السياحي إلا أنها غير كافية وغير متكاملة، وبالتالي فهي تترجم ضعف التخطيط السياحي.
- ✓ **ضعف التكوين:** يؤدي ضعف التكوين إلى عدم ارتقاء تصرفات المستخدمين التي لا ترقى للمستوى المطلوب بسبب عدم الخضوع لدورات تدريبية.
- ✓ **ضعف التسيير داخل المؤسسات السياحية:** حيث يمسّ كل من المؤسسات العمومية والخاصة، وهذا راجع إلى غياب أدوات التسيير وضعف الأنشطة الترقوية.
- ✓ **ضعف الإعلام:** إنّ الاعلام السياحي ضعيف جدا بسبب اقتصاره على الموسم الصيفي فقط، وكذلك عدم توفر الوسائل.
- ✓ **غياب ثقافة السياحة:** عدم وجود ثقافة سياحية ذات كفاءة عالية ومتمكّنة سواء للأفراد أو للمسيّرين في المؤسسات السياحية.[1]

[1] شريف قاسم، محمد الطناحي، مرجع سابق، ص 292.

خلاصة الفصل:

رغم تراجع أسعار النفط سنة 2014، اتخذت الجزائر مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات والتدابير من أجل تنمية القطاعات الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، المتمثلة في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي، إلا أنها اعترضتها مجموعة من المشاكل والمعوقات حالت دون تطوير هذه القطاعات وعدم تحقيق الأهداف المرجوة.

ولكن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو غياب بدائل الاقتصاد الجزائري، بالرغم من أنها لديها موارد ومؤهلات لتنويع مصادر الدخل الوطني، وهذا ما سنبرزه في الفصل القادم.

الفصل الثالث: مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط (2014-2018).

تمهيد الفصل:

رغم تراجع أسعار النفط لعام 2014 في الجزائر، والذي أدى ذلك إلى تراجع التنمية، إلا أنها كانت دافعا لزيادة وعي الدولة الجزائرية بخطورة التبعية للنفط، الذي يعتبر كمصدر وحيد للدخل، وتجاوز مرحلة ما بعد النفط، فكان لزاما عليها البحث عن بدائل تنويع الاقتصاد الوطني لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنمية عالية، حيث أثبتت العديد من تجارب الدول أنه لابد من الاستثمار في العنصر البشري الذي هو أساس التغيير، و كذلك الاستثمار في الطاقات المتجددة والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الرائدة، وخاصة القطاع الصناعي والقطاع السياحي والقطاع الفلاحي، الذي يعتبر شرط ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية.

سأتناول في هذا الفصل مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط، والذي يتضمن مبحثين:

المبحث الأول: استراتيجيات الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

المبحث الثاني: سيناريوهات ومشاهد التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث: مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط (2014-2018).

المبحث الأول: استراتيجيات الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.

يعتبر التنويع الاقتصادي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا عن طريق تحقيق استراتيجية صناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية وتأهيل الموارد البشرية لأنه يعد عاملا مهما ومشجّعا، وكذلك إنعاش القطاع الصناعي من خلال الاستثمار وتشجيع كل ما هو محلي، وتفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة لمواجهة الفساد الإداري والمالي ومكافحة الرشوة، وكذلك الاستغلال الأمثل للموارد للطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لأن الموارد المتجددة تتميز بالديمومة عكس النفط.

المطلب الأول: آفاق التنمية الاقتصادية في ظل تحقيق استراتيجية صناعية اعتمادا على الاقتصاد البديل.

يعتبر تحديد الآفاق المستقبلية للجزائر لتحقيق سياساتها الصناعية الحالية والمستقبلية من خلال التركيز في مضمونها على عنصرين أساسيين وهما: الموارد الطبيعية والموارد البشرية لكي يُساهم في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري وكذلك لابد من بذل مجهودات كبيرة من طرف الدولة للنهوض بعملية التصنيع، وفي هذا الإطار تسعى الجزائر إلى:[1]

[1] رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين، " أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق"، الملتقى الوطني الأول حول: "الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية... أم قطيعة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم"، يومي 23و24 أفريل 2012، ص 152 ،153.

أولا: تثمين الموارد الطبيعية.

لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوّة في الجزائر خاصة في جانبها الصناعي لابد من تخصيص الموارد الطبيعية وعقلنة استهلاكها، حيث تتمثل نقطة بداية المسار الصناعي من خلال وفرة وجودة الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد الطاقوية لأن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على مدخل واحد وهو النفط، لكن هذه الأخيرة مادة ناضبة، ومن هذا المنطلق سعت الحكومة للبحث عن الطرق والوسائل للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل عدة برامج وسياسات وإجراءات في إطار التنمية الاقتصادية تحضيرا لمرحلة ما بعد النفط، وقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 في المائة من الكهرباء من موارد متجدّدة كالماء، الشمس، الرياح بحلول عام 2020 لأن الجزائر تتوفر لديها قدرات هائلة من الطاقات المتجدّدة وخاصة الطاقة الشمسية فلا بدّ لها من ترقية وتطوير إنتاجها لتحقيق تنمية اقتصادية.

فالهدف الأساسي للاستراتيجية الصناعية الحالية في الجزائر هو ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية لكي يتم بناء اقتصاد قوي ومتوازن، وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل المتمثل في النفط لأن أسعاره تتعرّض للانخفاض وبالتالي تخلق خلل للاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: تأهيل الموارد البشرية.

يعتبر الاستثمار في العنصر البشري نجاح أي سياسة صناعية مستقبلية الذي تركّز عليه الاستراتيجية الصناعية الجديدة للجزائر، لأنّه يعدّ عاملا مشجّعا على امتصاص التكنولوجيا الحديثة وعصرنة الصناعات، حيث تسعى الجزائر في إطار تطبيق أهدافها الصناعيّة بالموازاة وتأهيل مواردها البشرية إلى نشر مراكز للتعليم والأبحاث في الجامعات وكذلك التمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجّه نحو المهن الخاصة، بالإضافة كذلك إنشاء لجنة تسهر عليها الدولة تعمل وتبذل الجهود على البحث والتطوير للعلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا، وكذلك تثمين

[1] رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين، مرجع سابق، ص 153.

الأفكار المجدّدة وترويجها على السوق من خلال وضع جهاز تشريعي ينظّمها، وكذا تجنيد مختلف الوسائل العمومية لتدعيم المشاريع التنموية وتمويل النماذج الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصادي، كما يتم تمويل المخابر وقدرات البحث والتنمية في مجال البحث لدى المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة،[1] وكذلك ضرورة توفير الظروف الملائمة والمناسبة للكفاءات العلمية الجزائرية التي تقيم بالخارج ومنحهم الامتيازات طبقا لدرجاتهم العلمية للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم لتنمية الاقتصاد الوطني.

ومن بين الحلول المُقترحة لتنمية العنصر البشري: [2]

- ✓ **تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع،** لأن تأمينها يُسهم في بناء كفاءات المجتمع، ورغم اختلاف أساليب تقديم الخدمات حسب بيئة وظروف وخصوصية كل بلد، إلا أن الدولة هي المسؤولة الأولى عن تأمين الخدمات الاجتماعية لجميع السكان وهي أساس التجارب الناجحة، وعلى مستوى السياسة العامة لا يكفي الاهتمام بالميزانيات فقط بل ينبغي التركيز على توقيت رصدها وكيفية توزيعها.
- ✓ **زيادة الإنفاق على البحث والتطوير،** من بين أهم معيقات البحث العلمي في العالم العربي الأموال، حيث يبلغ متوسط الإنفاق على البحوث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2014 في الجزائر 0,07%، ومن بين الحلول الممكن اقتراحها في هذا المجال هو تنويع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لصالح القطاع الخاص والمحلي والأجنبي، حيث أثبتت تجارب عدة دول مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وجود ترابط بين اندماج القطاع الخاص في التعليم العالي ومستوى النمو.

[1] رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين مرجع سابق، ص 153.

[2] جميلة معلم، " تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه. (جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2017، ص 253.

- ✓ **تفعيل دور الجامعة في تحسين آفاق التشغيل،** من خلال قيام مكاتب التوجيه التابعة كوزارات التربية والتعليم العالي بدور فعّال لتوجيه وإرشاد الطلبة، وتوجيه سياسات التعليم إلى تحسين استجابة المنظومة التعليمية ومؤسسات البحث والتطوير لمتطلبات السوق وذلك من خلال تسهيل عملية التدرج من المعاهد العليا والجامعات إلى الحياة العملية.
- ✓ **الاستفادة من اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة،** من خلال استخدام الأساليب والوسائل الحديثة بما يؤدي ذلك إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، وكذلك أن اقتصاد المعرفة يُساهم في إحداث التطور والتحديث للنشاطات الاقتصادية لأنه يضمن تحقيق الاستمرارية في النمو الاقتصادي، وكذلك توليد فُرص عمل وخاصة في المجالات التي تستخدم تقنيات متقدمة.
- ✓ **تكوين شراكة بين قطاع التعليم العالي والفروع الاقتصادية،** حيث لابد من تطوير برامج التعليم العالي بما يتفق مع حاجات المؤسسة وحاجات المجتمع وحاجة النمو، لأن هذه الحاجات متغيّرة في الزمن بسبب التحولات التكنولوجية، لذا لابد من أن تكون هناك شراكة استراتيجية بين قطاع التعليم العالي والفروع الاقتصادية ذات الأولوية في النمو والمتمثّلة في الصناعة والفلاحة والخدمات.[1]

المطلب الثاني: أساليب إنعاش القطاع الصناعي .

تتمثّل أساليب إنعاش القطاع الصناعي في سياسة ترقية الاستثمار وسياسة التأهيل.

أولا: سياسة ترقية الاستثمار.

إن الاستثمارات الأجنبية تحتل مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، حيث أن هذه الاستثمارات في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حدّ سواء لعبت دورا متميّزا، لذلك

[1] جميلة معلم، مرجع سابق، ص ص 256،257.

تسعى الجزائر إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن رغم الجهود المبذولة والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد يبقى محدود للغاية، فمعظم التقارير التي تعدّها الهيئات المختلفة تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري.[1]

الفرع الثاني: سياسة التأهيل.

أولا: تعريف التأهيل.

هو عبارة مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة لتحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة، ويحوي التأهيل مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني، تسييري بهدف تحقيق التنافسية وجعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال منتجات جيّدة تستجيب للنّوعية وتحقيق الأرباح.[2]

من خلال تطبيق إجراءات التأهيل من بين النتائج المتحصل عليها في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة للعراقيل والشروط، مثل الشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنّها طويلة تبرز أن عملية

[1] اسماعيل صاري، حنان درحمون، " استراتيجية السياسة الصناعية في الجزائر للتخفيف من الصدمات الخارجية على ضوء تجربة دول شرق آسيا"، الملتقى الدولي حول: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، (جامعة لونيسي علي- البليدة 2)، يومي 6 ،7 نوفمبر 2018، ص 7.

[2] عائشة بن عطا الله، " التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية بين الحاجة والضرورة"، الملتقى الدولي الأول حول:" التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا"، (جامعة عمار الثليجي الأغواط)، يومي 6 ،7 نوفمبر 2012، ص4.

التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المُنتظرة، لذا فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول:[1]

- ✓ توحيد البرامج الحالية في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار استراتيجية التّصنيع.
- ✓ تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتّأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة.
- ✓ التكفّل بتأهيل المؤسسات بالتنسيق و المتابعة و التقييم.
- ✓ استهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.

المطلب الثالث: تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة.

تعتبر الحوكمة عنصر أساسي لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

الحوكمة تعني" استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة في المجتمع بهدف إدارة الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمشاركة الأطراف المجتمعية الأخرى".[2]

أولا: استراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي.

يعتبر انتشار الممارسات والتي تتجاوز القانون مخالفة تماما لاقتصاديات السوق الصحيحة، وما تتضمّنه من قواعد صارمة لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساهمين وضبط الأعمال والمعاملات

[1] اسماعيل صاري، مرجع سابق، ص 8.

[2] بوزيد سايح، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه. (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية)، 2013، ص 130.

بالإضافة كذلك إلى أنّ الدعامة الأساسية للفساد تتمثل في الغش والخداع والرشوة، فإنّه يتعين اكتشافه وذلك من خلال وضع استراتيجية لمواجهة الفساد الإداري والمالي عن طريق الآليات التالية:[1]

- ✓ اصلاح الهيئات الحكومية، ومحاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمل بصورة مستمرة.
- ✓ زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع من مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال إخضاعهم لبرامج تدريبية، وبالتالي تقوية قدرات الهيئات الحكومية والإدارية والتنفيذية.
- ✓ توفير جميع الإمكانيات وتحسين النظام القضائي من أجل تنفيذ القوانين.
- ✓ اتباع المعايير المحاسبية الدولية ما يدعّم كفاءة الإدارة المالية. كما أنّ التقارير السليمة توفر المعلومات الحيوية والتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وعلى غرار ذلك تم وضع معايير موحدة، حيث أنّ قبول واستعمال هذه المعايير الموحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرات المالية وإضفاء نوع من الشفافية والمرونة في المعاملات الدولية وبالتالي سلامة التقارير المالية وزيادة جودتها، ويعتبر كذلك مفهوم المساءلة إحدى الأدوات الرئيسية في ضمان الحوكمة السليمة والرشيدة في ناتج عن استخدام المحاسبة المالية.[2]

ثانيا: مكافحة الرشوة كجزء من اصلاحات الحوكمة.

---

[1] نعيمة أكلي، " استراتيجيات التنمية في الجزائر"، جامعة مولود معمري تيزي وزو،ص ص 7-8، متحصل عليه عبر الرابط:

https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-1-N3.pdf

يوم 22/ 2019/05.

[2] سارة بركات، حسيبة زايدي، " الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، يومي 6،7 ماي 2012، ص ص 9،10.

تحقق دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتائج أقل من المتوقّع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات مداخيلها وفقل لمؤشرات البنك الدولي العالمي للحوكمة ،[1] حيث تشترك جميعها في نقاط الضعف ذاتها والتي تتعلق بالحوكمة وخاصة فيما يتعلق بالمساءلة العامة، حيث أن نقاط الضعف هذه تعدّ متأصّلة في طبيعة نظم المنطقة السياسية والاقتصادية، حيث أنّ كل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريبا تعتمد على النفط بشكل مباشر أو غير مباشر، ويرجع ذلك إلى جوهر أنماط نظمها السياسية والاقتصادية، حيث أن التدفقات الهائلة للدخول القومية، التي تذهب مباشرا لخزائن الدولة ساهمت بشكل كبير في نقص الشفافية والمساءلة في طريقة عمل النظم السياسية، وهكذا يتحول السكان المحليين من مواطنين دولة إلى زبائن، وبطبيعة الحال هذا السلوك يمهّد الطريق للفاسد، وعليه فإن وضع آليات لمكافحة الرشوة من أجل تحقيق مستوى حوكمة أفضل في القطاعين سواء القطاع العام أو الخاص في دول المنطقة، حيث يكتسب أهمية قصوى من خلال العمل على تحسين أداء القطاع الخاص فيما يتعلق بالرشوة، وبإشراك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في حوار بنّاء.[2]

المطلب الرابع: استراتيجية الطاقات المتجدّدة في الجزائر.

تعتبر الطاقات المتجددة في الجزائر من أهم البدائل المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني لأنها غير ملوثة للبيئة وكذلك تتميّز بالديمومة وغير ناضبة عكس النفط. أدركت الجزائر حقيقة قدراتها الهائلة من الطاقات المتجددة، المتمثلة في الطاقات الشمسية و المائية...الخ، فتوجّهت نحو ترقية وتطوير إنتاجها، وفي سبيل الرفع من المشاريع الخاصة في هذا المجال قامت بمجموعة من الإجراءات وتتمثل في: [3]

---

[1] أكلي نعيمة، مرجع سابق.

[2] سارة بركات، حسيبة زايدي، مرجع سابق، ص ص 10،11.

[3] أمال قاسيمي، اسمهان تمغارت، وآخرون، **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2013، ص 414.

- ✓ إنشاء شركة مختلطة تسمى "الطاقة الجديدة- الجزائر" بين الشركة الوطنية سوناطراك، والشركة الوطنية سونلغاز، ومجمّع سيم لإنتاج المواد الغذائية.
- ✓ مشروع 150 ميغاوات تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل، حيث يمثل الجزء الشمسي فيه 30 بالمئة.
- ✓ استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في أقصى الجنوب الجزائري، خاصة في منطقة تمنراست، وكذا منطقة الجنوب الغربي، حيث تعمل الجزائر على تطوير إنتاجها من الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية.

ومن بين أهداف استراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر:[1]

- ✓ استغلال أكبر للقدرات المتوفرة.
- ✓ مساهمة أفضل في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
- ✓ تطوير الصناعة الوطنية.
- ✓ توفير مناصب العمل.

أولا: نظرة شاملة عن الآفاق المستقبلية للطاقة المتجددة في الجزائر.

بحلول سنة 2020 فمن المتوقع أن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة المتجددة البديلة لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات باعتبارها أساس الاقتصاد الوطني

[1] جمال عمورة، أمينة بن عمر، " الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول موضوع: "استراتيجيات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول"، (جامعة البليدة 2)، يومي 23،24 أفريل 2018، ص 15.

والمورد الأهم والأكبر للخزينة العمومية بنسبة تتجاوز 96% حسب احصائيات الصادرة في بنك الجزائر،[1] كما أنه في آفاق 2030 من الممكن أن تصل نسبة الطاقة المتجددة 40% من إجمالي الطاقة، حيث أن نسبة الطاقة الشمسية المركّزة تقدر ب 60% في حين أن 23% عبارة عن طاقة فتو فولطية بمعنى تحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية، وكذلك 17% عبارة عن طاقة الرياح.[2] وكذلك بحلول عام 2040 يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر 35% من حاجتها، ويُساهم توفر الطاقات المتجددة وخاصة الشمسية ربما لن تكون الجزائر مهدّدة بنفاذ البترول، حيث أنها أحسنت استغلالها بدخولها مرحلة التصنيع الشامل، ومنه ستبقى الجزائر تحافظ على ميزتها الأساسية كبلد مُنتج قوي لمصادر الطاقة إذ سوف تنتقل إلى مرحلة جديدة تتميز باستغلال الطاقات المتجددة والشروع في تصدير الطاقة الشمسية نحو أوربا، وهو الأمر الذي يؤدي بالجزائر إلى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة بدل من بلد يعتمد على موارد ناضبة وهو الرهان الذي تواجهه الجزائر بقدرات تنافسية.[3]

ثانيا: الآفاق المستقبلية للطاقة الشمسية في الجزائر.

خلال السنوات القليلة الماضية، من خلال التطورات التي شهدتها صناعة الطاقة الشمسية بصورة عامة والخلايا الضوئية بصورة خاصة في الجزائر فإنه يتوقع استمرار نمو تلك الصناعة بمعدلات عالية نسبية في المستقبل، بالرغم من أن هناك تفاوت كبير في مدى إمكانية مساهمة الطاقة الشمسية في إجمال توليد الكهرباء بالجزائر في المستقبل، ورغم المعوقات التي تواجهها صناعة الطاقة الشمسية وتكاليفها الباهظة فإن هذه التوقعات الطموحة بعيدة المنال، وعلى العموم فإنه لابد من وجود دعم حكومي للنهوض بالطاقة

---

[1] عماد تكواشت، "واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2012، ص ص 201،202.

[2] خالد قاشي، سهام قوجيل، " الطاقات المتجددة ودورها في رفع التنمية المستدامة في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول: "استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول"، (المركز الجامعي تيبازة)، ص 12.

[3] عماد تكواشت، مرجع سابق، ص 202.

الشمسية خلال فترة طويلة،[1] ولذلك فإن الخيارات المتنوعة من المصادر المتجددة بالنسبة للجزائر يأتي خيار الطاقة الشمسية، التي يرجى لها أن تكون طاقة المستقبل، وذلك لأن الجزائر الوقعة في حزام الصحراء الكبرى يجعلها من أكبر الدول المستقبلة لضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا.[2]

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية لطاقة الرياح في الجزائر.

تتمتع طاقة الرياح بالكثير من المميزات التي تؤهلها لأن تكون مصدرا مثالي لمستقبل الطاقة في الجزائر في ظل تطوير الكثير من المولدات الكهربائية التي تُدار بواسطة الهواء المتحرك، حيث أن هذه المولدات أثبتت قدرات تقنية متميزة، فهي لا ينجم عنها غازات ضارة تلوث البيئة ولا تحتاج كذلك إلى صيانة مستمرة، كما أنها تلعب دورا هاما في بعض المناطق النائية التي يصعب إيصال التيار الكهربائي إليها بواسطة شركة الكهرباء الوطنية في تلك الدول، ووضعت الجزائر خططا طموحة لاستخدام هذا المصدر من الطاقة مع التكنولوجيا الإيجابية التي خفضت نسبة تكلفتها إلى 25 يورو ولكل كيلو واط بحلول 2020 تعمل الحكومة الجزائرية على وضع برامج للبحث في مواضيع تنشط فيها الرياح، وهذا من أجل تفعيل نشاطها المستقبلي كونها اقتصادية وأقل تكلفة مقارنة بالطاقة الشمسية.[3]

المبحث الثاني: سيناريوهات ومشاهد التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إن مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر يتحقق من خلال البحث عن السبل الأنجع لتطوير البلاد،

---

[1] عماد تكواشت، مرجع سابق، ص ص 204 ،205.

[2] عيسى مقليد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2008، ص 180.

[3] عماد تكواشت، مرجع سابق، ص 207.

والقيام بتخطيط استراتيجي حكومي من أجل رسم سياسة عامة ترسم المسار التنموي الاقتصادي من خلال وضع سياسات وبرامج وأطر قانونية بهدف تطوير القطاعات الاقتصادية من أجل النهوض بالمجتمع.

السيناريو الأول: السعي نحو تحسين وتحقيق والنمو الاقتصادي .

يتوقع من هذا السيناريو –من خلال اعتماده على نسبة المتغيرات الإيجابية في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي في الجزائر، وخاصة حراك الشعب الجزائري في الفترة الأخيرة في 22 فيفري ، والذي جاء بعد إعلان عن الانتخابات الرئاسية، رافضا الشعب للعهدة الخامسة وذلك بغرض المطالبة بالتغيير الجذري للنظام، من خلال وضع مرتكزات جديدة لمستقبل التنمية في الجزائر– تنويع بدائل الاقتصاد الوطني والاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى (القطاع السياحي، والقطاع الصناعي، والقطاع الفلاحي) وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على النفط لأن أسعاره تتراجع ومورد ناضب ومحاربة الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة.

فالقطاع السياحي في الجزائر عبارة عن قطاع جد استراتيجي ومورد أساسي لتحقيق التنمية وزيادة الإيرادات السياحية، بحيث أن القطاع السياحي يزخر بإمكانيات سياحية عظيمة منها الامكانيات المادية والبشرية والقيم الحضارية، حيث أن النهوض به يؤدي إلى النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى.

فالآفاق المستقبلية للقطاع السياحي تتمحور حول:

- ✓ اتباع استراتيجية لتطوير البنى التحتية.
- ✓ مساهمة الحكومة في زيادة الإنفاق على قطاع السياحة.
- ✓ ضرورة وضع مخطط على المدى البعيد.
- ✓ إسناد المهمة إلى ذوي الكفاءات والاختصاص والخبرة لضمان السير الحسن.
- ✓ من تكثيف التواجد الأمني بالمناطق السياحية ولذلك بغرض جذب السواح.
- ✓ تعزيز وغرس الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري.

- ✓ تشجيع كل اشكال السياحة، كالسياحة الساحلية، السياحة الداخلية التي تؤدي إلى زيادة إيرادات العملة الوطنية والسياحة الجبلية، وخاصة السياحة الصحراوية التي يجب الاهتمام بها وترقيتها وعدم الاعتماد فقط على السياحة الشاطئية.
- ✓ محاربة كل أشكال الفساد.
- ✓ ضرورة تشييد الفنادق في المناطق الجبلية لتوافد السواح إليها.
- ✓ ضرورة وجود اعلاميين متخصّصين، وتوفر الوسائل اللازمة، ولا يجب أن يقتصر الاعلام السياحي فقط على الموسم الصيفي.
- ✓ الاستثمار في العنصر البشري واخضاعه لدورات تدريبية وتكوينات.
- ✓ الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والوسائل الحديثة لتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية، وكذلك تسهيل إجراءات دخول السواح الأجانب إلى الجزائر ولا يتم تعقيدها.
- ✓ يجب كذلك تحسين شبكة الاتصالات وتطويرها.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول لتطوير قطاع السياحة مثل تونس التي استثمرت في القطاع السياحي وجعلته القطاع الأكثر جذّابا للسواح الأجانب.
- ✓ بذل الجهود واستمرارها، لأن القطاع السياحي يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض الحقيقي للجزائر، باعتباره يساهم في رفع معدلات النمو للاقتصاد الجزائري، والقطاع الأكثر جذبا للاستثمارات، حيث أن تطور عدد السواح يؤدي إلى تزايد الإيرادات السياحية، وتعبئة الخزينة العمومية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أما الآفاق المستقبلية للقطاع الصناعي فتتمحور حول:

- ✓ تشجيع كل ماهو محلي، والاعتماد على التصدير والتقليل من الاستيراد.
- ✓ اتباع الوسائل والأساليب الحديثة.
- ✓ تأهيل القوة العاملة في الصناعة من خلال القدرات الابداعية وإخضاعها لدورات تدريبية في الخارج.

- ✓ تطوير تجهيزات الإنتاج ومواكبة العصرنة في المؤسسات من أجل تزايد الإنتاج في المؤسسات وبالتالي تحقيق القدرة على المنافسة.
- ✓ التغيير في السياسة الصناعية لرفع معدلات النمو.
- ✓ تشجيع التجارة الخارجية.
- ✓ تنمية الموارد البشرية كونها تلعب دورا في التأثير على التقدم القطاع الصناعي.
- ✓ خلق فرص عمل للقضاء على البطالة في الجزائر.
- ✓ تطوير البنية الأساسية لوسائل النقل سواء كان بري أ بحري أو جوي في الداخل أو في الخارج.
- ✓ تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
- ✓ وضع خطة تسويقية متكاملة للتعريف بمنتجات الجزائر.
- ✓ تعزيز العلاقات الاقتصادية بين التجارية بين الجزائر والخارج.
- ✓ ضرورة محاربة آليات الفساد التي تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي للبلاد.
- ✓ زيادة كفاءة المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالتعليم وتطوير المهارات الفنية وخلق مراكز للبحث والتدريب.
- ✓ تأهيل ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أجل النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.
- ✓ تنويع قطاع التصدير
- ✓ ضرورة تطوير التجارة البينية بين الدول (التعاون البيني)، مثلا الجزائر تستثمر في تونس، وتونس تستثمر في الجزائر من أجل خلق التعاون، وهذا كله يتحقق من خلال وجود إرادة سياسية وإطارات ذات كفاءة، والاستعانة بالمراكز المستقلة، ومؤسسات البحث العلمي والأكاديمي التي تنجزها الجامعات من خلال التدريب والتأهيل.
- ✓ فالقطاع الصناعي يعتبر القطاع الرائد، لأن التصنيع يعتبر محرّكا للنمو الاقتصادي.

أما القطاع الفلاحي فهو من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنه القطاع المنتج للسلع الغذائية الأساسية، والآفاق المستقبلية له تتمحور حول:

- ✓ استخدام الوسائل الحديثة واتباع الأساليب التكنولوجية في ترشيد الاستخدام.
- ✓ اتباع استراتيجية فلاحية قادرة على تحقيق التنمية.
- ✓ توفير البنية التحتية وتطويرها.
- ✓ وضع مخطط استراتيجي على المدى البعيد.
- ✓ اتباع التقنيات الزراعية الحديثة.
- ✓ المساهمة في تغطية الاحتياجات التمويلية الفلاحية المستقبلية من خلال توفير مصادر تمويلية.
- ✓ العمل على استصلاح الأراضي الزراعية والاستغلال العقلاني لها.
- ✓ استغلال الموارد المائية والتخطيط لها.
- ✓ حماية حقوق الفلاحين.
- ✓ القيام بدورات تكوينية للفلاحين وتوعيتهم في الميدان الفلاحي.
- ✓ تشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي.
- ✓ ضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي وتنويعه.
- ✓ ضرورة تبني استراتيجية واضحة للتصدير.
- ✓ تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق والدخول إليها.
- ✓ الحفاظ على الإنتاجية.
- ✓ تنويع المنتجات الوطنية وتحسين نوعيتها.
- ✓ تشجيع الفلاحة.
- ✓ محاربة الفساد.
- ✓ لذا فإن مستقبل الفلاحة يتطلب استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية من خلال التنسيق بين مجالات البحث العلمي الزراعي ومراكز البحث والمخابر والجامعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

السيناريو الثاني: بقاء الوضع على ماهو عليه.

يتوقع في السنوات المقبلة، من خلال مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بقاء الوضع على ماهو عليه، من خلال التبعية للنفط واعتباره كمصدر وحيد لمداخيل الدولة. ولا يكون هناك تنويع لبدائل الاقتصاد الوطني والاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الاقلاع الاقتصادي كالقطاع السياحي والقطاع الزراعي والقطاع الصناعي، بسبب غياب الرؤية العميقة وعدم توفر الإرادة السياسية الحقيقية، وفي ظل استمرار الحراك الشعبي المطالب بضرورة التغيير والانتقال الديمقراطي وعدم الاستجابة، وطول مسألة إيجاد الحلول سوف يؤدي ذلك لامحالة وضعية اقتصادية حرجة والدخول في أزمة وذلك بسبب:

- ✓ سوء التسيير.
- ✓ غياب التخطيط الاستراتيجي.
- ✓ نقص الاستثمار في القطاعات الاقتصادية .
- ✓ انتشار ظاهرة الفساد مما يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي للبلاد.
- ✓ عدم تطوير التعليم.
- ✓ الاعتماد على الواردات بدل من الصادرات.
- ✓ نقص الإنتاج.
- ✓ غياب للكفاءة والفعالية.

السيناريو الثالث: انهيار الاقتصاد الجزائري.

فيتوقع من خلال هذا السيناريو انهيار الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى الدخول في أزمة خانقة وبالتالي الاختلال الهيكلي بين الصادرات والواردات، حيث أن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تراجع الإنتاج وبالتالي التقليص الحاد في مداخيل الدولة.

وينجم عن هذه الأزمة الأسباب التالية:

- ✓ غليان القاعدة الشعبية و الانفلاتات الأمنية.
- ✓ غياب رؤية عميقة.
- ✓ عدم تأمين البنية التحتية.
- ✓ تدهور قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية.
- ✓ غلاء المعيشة.
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- ✓ انهيار مستولى الخدمات الصحية والتعليمية.
- ✓ قلة الكفاءة والرقابة للشأن العام.
- ✓ سوء التسيير.
- ✓ عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- ✓ غياب الدعم والتشجيع.
- ✓ ضعف نشاط المؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح.
- ✓ عجز الميزان التجاري.
- ✓ هجرة الشباب إلى الخارج سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية.
- ✓ انتشار الفساد والنهب والتبذير.
- ✓ نقص الاستثمار.
- ✓ غياب المساءلة والشفافية.
- ✓ ارتفاع أزمة السكن.

وعليه فالسيناريو الممكن ترجيحه هو السيناريو الأول والمتعلق بالسعي نحو تحسين وتحقيق النمو الاقتصادي، للخروج من التبعية للنفط من خلال تنويع بدائل الاقتصاد الوطني، عن طريق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، القطاع السياحي، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، باعتبارها قطاعات عظيمة، حيث أن استغلالها والاستفادة منها يتطلب رؤية عميقة، ووضع مخطط على المدى البعيد، عن طريق اتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات اللازمة، ووقتا كافيا بالإضافة كذلك إلى توفر الاستقرار لكي يتم الاستفادة من العوائد. ولابد من وجود مؤسسات اقتصادية منتجة للثروة، وتشجيع الإبداع البشري،

وتأهيل العنصر البشري وتكوينه، وفي حال تحقق هذا كله وتوفر الإرادة السياسية ووجود حكومة راشدة، سوف تصبح في المستقبل القريب بإنتاج وفير من تشجيع كل ماهو محلي، من خلال إنتاج الغذاء وصناعة السيارات، وتحسين التعليم وكثرة الاختراعات وانطلاقا من هذا يتم تحقيق الاقلاع الاقتصادي وبالتالي تتحسن الخدمات الصحية والسياحية فتصبح الجزائر لديها وجهة سياحية، ويتطور قطاع النقل، ويتحقق الاستقرار والرفاه وبالتالي يكون مستقبلا مشرفا وزاهرا ومتطورا.

خلاصة الفصل:

إثر تراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة، وجب على الجزائر تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، عن طريق تحديد سياسات اقتصادية واضحة المعالم، للمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال الاستثمار في العنصر البشري، واستغلال الطاقات المتجددة بالنظر إلى الامكانيات المتوفرة لديها، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي والإمكانيات الطبيعية، والاستثمار في قطاع السياحة والفلاحة والصناعة، عن طريق استراتيجيات متكاملة، لأنها تعتبر قطاعات رائدة من شأنها تحقيق نمو مستمر.

الخاتمة

إن تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، في النصف الثاني من سنة 2014، لها انعكاسات سلبية في المجال الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع التنمية بسبب التبعية للنفط، والاعتماد على مصدر وحيد للدخل، مما وجب على الدولة إيجاد استراتيجيات بديلة وتفعيل عدة برامج وسياسات وإجراءات في إطار التنمية الاقتصادية تحضيرا لمرحلة ما بعد النفط، ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا نخلص إلى النتائج التالية:

- ✓ للتخلص من التبعية للنفط في الجزائر يتطلب تحديد سياسات اقتصادية واضحة المعالم، من خلال بدائل لتنويع الاقتصاد الوطني عن طريق بذل الجهود واستمرارها.
- ✓ التنمية الاقتصادية هي المحدد الأساسي في تصنيف الدول متخلفة أو متقدمة.
- ✓ التنمية الاقتصادية تتحقق عن طريق استغلال الموارد والإمكانات والطاقات البشرية والطبيعية أحسن استغلال لتحقيق التقدم والرفاه يخرج الدول من مشاكلها، ويتم هذا باستخدام وسائل متطورة وحديثة.
- ✓ وضع إجراءات صارمة لدعم الطاقة المتجددة في الاستراتيجيات الوطنية، نظرا للمزايا التي تتصف بها.
- ✓ دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص والتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث المتخصّصة.
- ✓ تطوير القطاع السياحي بإعطائه حقه من الدراسات والاهتمام الجيّد للتمكن من جذب السياح، ونهتم بها كمصدر باستغلال المناطق الخلابة الموجودة بالجزائر لأنها تعود بنفع كبير على ميزانية الدولة.
- ✓ أن القطاع الصناعي يعتبر القطاع الرائد، لأن التصنيع يعتبر محركا للنمو الاقتصادي، والقيام بتشجيع الاستثمار والتقليل من الاستيراد.
- ✓ أما القطاع الفلاحي فهو من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنه القطاع المنتج للسلع الغذائية الأساسية، ويتم النهوض به من خلال اتباع استراتيجية فلاحية قادرة على تحقيق التنمية وتطوير البنية التحتية، والاعتماد على الوسائل والأساليب الحديثة.
- ✓ تكثيف التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة والفلاحة.
- ✓ تشجيع المستثمرين المحليين وتوجيهم للاستيراد.
- ✓ تشجيع التعاون مع الدول المتقدمة للاستفادة من خبراتها.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة نقترح مايلي:

- ✓ تحسين الوضع الاقتصادي من خلال اللجوء الى بدائل أخرى خارج النفط.

- ✓ فتح الاستثمار وحرية التجارة بالدخول لمنظمة التجارة الدولية.
- ✓ تشجيع كل ماهو محلي.
- ✓ مكافحة الفساد.
- ✓ التركيز على قطاع الزراعة، السياحة، الخدماتية، الطاقة البديلة.
- ✓ الاستثمار في العنصر البشري والاهتمام به عن طريق التكوين والتدريب وتطوير المهارات.
- ✓ خلق فرص عمل للقضاء على البطالة.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالتصدير والتقليل من الاستيراد.
- ✓ إدخال المنظمة الإلكترونية (اقتصاد المعرفة).
- ✓ ضرورة الاهتمام بالتعليم لأنه أساس الاقلاع الاقتصادي.
- ✓ تفعيل الرقابة على المال العام.
- ✓ ضرورة تفعيل المساءلة على كل من يتولى المناصب العليا.
- ✓ ضرورة الاستمرار في الاصلاحات.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2014-2018)	**29**
2	مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات خلال الفترة (2014-2018)	**30**
3	مساهمة قطاع النفط في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2014-2018)	**32**
4	مساهمة قطاع النفط في الموازين الخارجية خلال الفترة (2014-2018)	**33**
5	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2018)	**39**
6	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2014-2018)	**45**
7	مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2014- 2017)	**46**

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2014-2018)	**29**
2	مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات خلال الفترة (2014-2018)	**31**
3	مساهمة قطاع النفط في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2014-2017)	**33**
4	مساهمة قطاع النفط في الموازين الخارجية خلال الفترة (2014-2018)	**34**
5	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2018)	**40**
6	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2014-2018)	**46**
7	مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2014- 2017)	**47**

قائمة المراجع والمصادر.

❖ **المراجع والمصادر باللغة العربية.**

أولا: المصادر.

- **القرآن الكريم.**

ثانيا: المراجع.

أ/ الكتب.

- ابراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الاسلامي: مفاهيم- عطاءات- معوقات- أساليب**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: لبنان ، 2006.
- أحمد ابراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية اسلامية مقارنة**، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، 2008.
- أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي: نظريا وتطبيقيا**، الأكاديميون للنشر والتوزيع: الأردن، 2014.
- اسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع: مصر، 2008.
- أيان رتليدج، **العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟** ، (تر: مازن الجندلي)، الدار العربية للعلوم: لبنان، 2006.
- برجاس حافظ، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع: لبنان، 2000.
- بشار محمد قبلان، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، دار عماد الدين للنشر: عمان، 2008.
- تودارو ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر: المملكة العربية السعودية ، 2006.
- جابر أحمد بسيوني، محمد محمود هدلي، **التنمية الاقتصادية: مفاهيم- نظريات- تطبيقات**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر: الاسكندرية، 2012.
- جمال داود سلمان الدليمي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية: القاهرة، 2015.
- الجيوسي وليد، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان: عمان، 2014.
- خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة: الاسكندرية، 2014.

قائمة المراجع والمصادر.

- خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية**، النشر الجديد الجامعي: الجزائر، 2016.
- ختاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع: لبنان، 2010.
- داودي الطيب، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع: الجزائر، 2008.
- رضا عبد الجبار الشمري، **الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع: الأردن، 2014.
- زواوية حلام، **دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية: الاسكندرية، 2014.
- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية: الاسكندرية، 2014.
- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، 2015.
- شريف قاسم، محمد الطناحي، **الاقتصادات العربية بعد عام 2010 (تداعيات الركود وتطلعات النمو)**، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية: مصر، 2017.
- عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر- التلوث البيئي- التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي: الاسكندرية، 2013.
- عجمية محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد: الاسكندرية، 2003.
- عجمية محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها**، الدار الجامعية: الاسكندرية، 2003.
- العشري حسين درويش، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية: بيروت، 1979.
- عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج- النظرية- القياس**، دار التعليم الجامعي: الاسكندرية، 2011.
- عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر: بيروت، 1972.
- غازي محمود ذيب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989- 2003)**، عالم الكتب الحديث: الأردن، 2009.

- فارس رشيد البياتي، **مفاهيم واتجاهات استراتيجية: في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار السواقي العلمية للنشر: عمان، 2015.
- فراس البياتي، **التحول الديمقراطي: في العراق بعد 9 نيسان 2003**، شركة العارف للأعمال: لبنان، 2013.
- قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية: بيروت، 2013.
- قاسيمي أمال، تمغارت أسمهان، وآخرون، **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2013.
- القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، 2007.
- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر ، 1983.
- محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع: القاهرة، 2017.
- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر: مصر، 2017.
- محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**، منشورات الحلبي الحقوقية: لبنان، 2009.
- مصطيفى عبد اللطيف، سانية عبد الرحمن، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، لبنان: مكتبة حسن العصرية: لبنان، 2014.
- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، 2012.
- نجلاء محمد جابر، **علم الاقتصاد السياسي**، دار غيداء للنشر والتوزيع: عمان، 2014.
- وضاح زيتون، **معجم المصطلحات السياسية**، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، 2013.

ب/ المجلات والدوريات.

- بوقطاية سفيان، زاير عبد الوهاب، وآخرون، "أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: التداعيات والحلول"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، العدد السادس، جوان 2018.
- بوشليط هاجر أميرة، "إشكالية الانفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016.

- جمال جعفري، العجال عدالة، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10- العدد 2 (2018).
- الحاج بن زيدان، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، قراءة تحليلية: 2000-2010"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، الجزائر، 2011.
- حمد الحساوي، "مخاطر تراجع سعر النفط"، مجلة المصارف مجلة شهرية يصدرها اتحاد مصارف الكويت، العدد رقم 135، فبراير 2015.
- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.
- سهام حسين البصام، "مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013.
- شعابنة إيمان، "مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 4، جوان 2016.
- علي قرود، كزيز سناء، وآخرون، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة- دراسة حالة السعودية والجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

ج/ الدراسات غير المنشورة.

أ/ المذكرات:

- بوفليح نبيل، " دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير)، 2011.
- بوهيدل سليم، "اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية -آفاق 2025-"، أطروحة دكتوراه. (جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2017.

- حمداني محي الدين، " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2009.
- سايح بوزيد، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه. (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية)، 2013.
- عماري زهير، "تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)"، أطروحة دكتوراه. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2014.
- غربي فوزية، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه. (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2008.
- غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية)، 2012.
- فارس رشيد البياتي، " التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه، (عمان، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك)،2008.
- معلم جميلة، "تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، أطروحة دكتوراه. (جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2017.
- تكواشت عماد، "واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2012.
- سلطانة كتفي، "تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج"، مذكرة ماجستير. (جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية)، 2006.
- العمري علي، "دراسة تأثيرات تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية)، 2008.

- مقليد عيسى، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة ماجستير. (جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2008.
- نور محمد لمين، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت"، مذكرة ماجستير. (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية)، 2012.

د/ المؤتمرات والملتقيات:

- بركات سارة، زايدي حسيبة، " الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي"، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، يومي 6،7 ماي 2012.
- بن عطا الله عائشة، " التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية بين الحاجة والضرورة"، الملتقى الدولي الأول حول: "التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال افريقيا"، (جامعة عمار الثليجي الأغواط)، يومي 6 ،7 نوفمبر 2012.
- بوعريوة ربيع، " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع بعنوان: "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس"، يومي 24-25 ماي 2017.
- حفناوي آمال، "مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح"، أبحاث المؤتمر الدولي الموسوم ب: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، (جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، يومي 11 ،12 مارس 2013.
- راهم فريد، بوركاب نبيل، "انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج"، المؤتمر الأول: "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية... الورشة الأساسية الثانية"، (جامعة سطيف 1)، 2015.
- سلامة ممدوح، "العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام"، ندوة حول: "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7 نوفمبر 2015.

- شرحبيل أحمد، بركاتي تقي الدين، " مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الاقتصادي"، يوم دراسي بعنوان: "الأمن الاقتصادي الجزائري في بيئة مضطربة دراسة في المعوقات وسبل التفعيل".
- صباغ رفيقة، " استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية"، المؤتمر الدولي: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، (جامعة لجيلالي اليابس، سيدي بلعباس).
- صاري اسماعيل، درحمون حنان، " استراتيجية السياسة الصناعية في الجزائر للتخفيف من الصدمات الخارجية على ضوء تجربة دول شرق آسيا"، الملتقى الدولي حول: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، (جامعة لونيسي علي- البليدة 2)، يومي 6-7 نوفمبر 2018.
- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، " أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر حقائق وآفاق"، الملتقى الوطني الأول: "الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية... أم قطيعة"، (جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، يومي 23، 24 أفريل 2012.
- عمورة جمال، بن عمر أمينة، " الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول موضوع: "استراتيجيات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول"، (جامعة البليدة 2)، يومي 23-24 أفريل 2018.
- قاشي خالد، قوجيل سهام، " الطاقات المتجددة ودورها في رفع التنمية المستدامة في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول: "استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول"، (المركز الجامعي تيبازة).
- لعشاش عبد الحليم، حسام الدين عبد الحفيظ، " واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر"، المؤتمر الدولي بعنوان: "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، (جامعة محمد لونيسي- البليدة 2).

- مريم شطيبي محمود، " انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، ندوة بعنوان: "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة"، (جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية)، يوم 14 ماي 2015.

هـ/التقارير:

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر نوفمبر 2016.
- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر جويلية 2018.
- بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 42 جوان 2018.

و/ المحاضرات:

أوشن سومية، " نظريات التنمية الاقتصادية"، مطبوعة متعددة لطلبة السنة الثانية، جامعة قسنطينة، 2013.

ي/ مواقع الأنترنيت:

1. بن زعرور شكري، ساطور رشيد، "السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: الأدلة من التكامل المشترك وتحليل السببية"، متحصل عليه عبر الرابط : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/78731/1/MPRA_paper_78731.pdf يوم 2 ماي 2019.
2. مرغيت عبد الحميد، مقال بعنوان: "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، متحصل عيه عبر الرابط:

https://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf

يوم 17 جوان 2019.
3. علي باكير، "انخفاض أسعار النفط من يستهدف من؟" مقال في نون بوست، متحصل عليه عبر الرابط: http//www.noonpost.net/content/4681 يوم 5ماي 2019.
4. لهب عطا عبد الوهاب، "انخفاض أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، متحصل عليه عبر الرابط: https:// alghad.com يوم 21 مارس 2019.
5. نعيمة أكلي، " استراتيجيات التنمية في الجزائر"،جامعة مولود معمري تيزي وزو، متحصل عليه عبر الرابط : https ://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article-1-N3.pdf

يوم 22/ 05/2019.
6. نوال ح، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962 إلى 2012إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي"، صحيفة المساء، بتاريخ 05 جويلية 2012 متحصل عليه عبر الرابط:

https://www.djazairess.com يوم 02 أفريل 2019.

7. وليد رمزي، "الحكومة تلغي نظام الرخص وتمنع استيراد 900 منتوج في 2018، بتاريخ 19 ديسمبر 2017، متحصل عليه عبر الرابط: https://www.tsa-algerie.com يوم 9 أفريل 2019.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1- Adel, M. Abdellatif, "Good governance and its Rlationship to democracy and economic development", Regional Bureau for Arab states, UNDP, Seoul 20- 31 May 2003.

فهرس المحتويات

الصفحة

شكر وتقدير.....

الإهداء.....

مقدمة..... أ-هـ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة..... 6

مقدمة الفصل الأول..... 6

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية..... 7

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.....7

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية وبعض المفاهيم المتقاربة منها.....11

المطلب الثالث: التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية.....13

المطلب الرابع: متطلبات وأهمية التنمية الاقتصادية..... 14

المبحث الثاني: مفهوم النفط..... 15

المطلب الأول: تعريف النفط..... 15

المطلب الثاني: أهمية النفط 16

المطلب الثالث: السوق العالمية للنفط..... 17

المطلب الرابع: أسعار النفط..... 17

المبحث الثالث: المقاربات المفسّرة للتنمية الاقتصادية..... 20

المطلب الأول: مقاربات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة..... 21

المطلب الثاني: مقاربات التنمية في الدول النامية..... 23

خلاصة الفصل الأول..... 26

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط (2014-2018).....27

مقدمة الفصل الثاني..... 27

المبحث الأول: لمحة عن النفط في الجزائر.....28

المطلب الأول: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري.....28

المطلب الثاني: أسباب وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.....35

المبحث الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر..... 38

المطلب الأول: نموذج القطاع الفلاحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط..... 38

المطلب الثاني: نموذج القطاع الصناعي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.....45

المطلب الثالث: نموذج القطاع السياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط..... 50

المبحث الثالث: معوقات القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.....51

المطلب الأول: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط..... 52

المطلب الثاني: معوقات القطاع الصناعي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.....53

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: معوقات القطاع السياحي في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.....53

خلاصة الفصل الثاني..... 55

الفصل الثالث: مستقبل التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط (2014-2018).....56

مقدمة الفصل الثالث..... 56

المبحث الأول: استراتيجيات الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد تراجع أسعار النفط.....**57**

المطلب الأول: آفاق التنمية الاقتصادية في ظل تحقيق استراتيجية صناعية اعتمادا على الاقتصاد البديل57

المطلب الثاني: أساليب انعاش القطاع الصناعي.....60

المطلب الثالث: تفعيل التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة..... 62

المطلب الرابع: استراتيجية الطاقات المتجددة في الجزائر.....64

المبحث الثاني: سيناريوهات ومشاهد التنمية الاقتصادية في الجزائر.....68

السيناريو الأول: السعي نحو تحسين وتحقيق النمو الاقتصادي.....68

السيناريو الثاني: بقاء الوضع على ماهو عليه.....72

السيناريو الثالث: انهيار الاقتصاد الجزائري.....73

خلاصة الفصل الثالث.....75

الخاتمة.....76

فهرس الجداول والأشكال..... 78

قائمة المراجع..... 80

فهرس المحتويات.....89

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة التنمية الاقتصادية، وهي الانتقال بوضع إلى آخر أحسن وأفضل بغرض تحسين معيشة المواطنين، حيث أن قطاع النفط يعتبر قطاعا مهما للاقتصاد الجزائري، لكن أسعاره تتعرض للتراجع بسبب محددات متنوعة، لذلك لابد من وضع استراتيجيات تُساهم في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية للنفط، من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية التي تساهم في زيادة إيرادات الدولة، والمتمثلة في الطاقات المتجددة، وقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات اقتصادية تساهم في مداخيل الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، بالرغم من أن الجزائر تملك إمكانيات وموارد وموقع جغرافي مميز تؤهلها لتحقيق التطور والنجاح من خلال هذه البدائل.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، بدائل الاقتصاد الوطني.

Study Summary:

This study treats the economic development, which means the transition from one position to another better to improve the social conditions of citizens. The oil sector is considered. An important sector of the Algerian economy, but oil prices are likely to decrease due to various determinants.

Therefore, we have to put strategies contribute in the diversity the sources of incomes of the Algerian economy out of dependency of oil, through the development of economic sectors that lead the increase of the state's revenues, such as renewable energies, agriculture, industry and tourism as economic sectors contribute to the revenues of the state and achieved the desired economic development, although Algerian has and potential resources and special geographical situation that make it able to arrive and to achieve development and success through these alternatives.

Key words:

Economic development, oil prices, Algerian economy, national economy's alternatives.